شرح وتحقيق

« المنادى، الترخيم، الاستغاثة، الندبة، الحال، التمييز، الاستثناء »

من مخطوط

"توضيح قطر الندى، وبل الصدى"

للشيخ عبد الكريم الدبَّان الحيالي الحسني
المتوفى سنة «1414 هـ - 1993 م »

« رحمه الله تعالى »

م.م يحيى ماجد شاحوذ علي ساجر الصيادي الرفاعي

كلية العلوم الإسلامية / الرمادي – قسم التفسير علوم القران

مُقَدِّمَة

الحمدُ للهِ حمداً كما ينبغي لعظيمِ وجههِ، وعزيزِ سلطانهِ، أن جعلنا مسلمين أولاً وآخراً، وخصنا فيمن خصهم بخدمةِ الإسلامِ والمسلمين، والصلاةُ والسلامُ على أشرفِ الخلقِ والمرسلين نبينا وسيدنا محمد بن عبد الله المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آلهِ وصحبهِ الطيبين الطاهرين « رضوان الله تعالى عليهم أجمعين ».

وبعد ...

فكانت الحاجة إلى الحفاظِ على القرآنِ الكريمِ من التصحيفِ والتحريفِ واللّحنِ السبب الأوّل والرئيس لنشوءِ الدراسات القرآنية، التي كانت موضع اهتمام المسلمين منذ أن اتصل العرب بغيرِهم في المصرين الإسلاميين « البصرة، والكوفة ».

وكانت الدراسات القرآنية كثيرة ومتنوعة، وكان علم النحو أحد هذه الدراسات، بدأ أوّل أمرهِ بضبطِ أواخر الكلم في الآيات بالنقطِ الذي توصل إليهِ أبو الأسود الدؤلي « رحمه الله تعالى »، في منتصف القرن الأوّل الهجري.

وبعد هذه المرحلة أَخَذَ الدرس النحوي يستقل، واتسع موضوعه، وغرضه، ووجد له دارسون مختصون بدؤوا يدرسون علم النحو لذاتِهِ.

وكان منهجهم هو استقراء اللّغة وملاحظة الأساليب، فكان العلماءُ يخرجون إلى بوادي نجدٍ والحجازِ وتهامة، يستقرون أهلها ويشافهونهم ويأخذون عنهم اللّغة الفصحى. وكان إلى جانبِ هذا كتاب الله تعالى الرافد الأوّل من روافدِ اللّغةِ العربيةِ الفصحى، والمعين المعجز الذي لا ينضب، وكذلك سنة نبيه محمد « ﷺ »، أفصح العرب .

وقد ساعَدَ كلّ ذلك علماء النحو، وعلى رأسِهم الخليل بن أحمد الفراهيدي « رحمه الله تعالى » على المضي شوطاً في الدراسات النحوية الناضجة التي كانت الأساس للدرسِ النحوي وجاءَ بعده تلميذه سيبويه « رحمه الله تعالى » الذي وضع كتابه "الكتاب".

وتضافرت جهودُ العلماءِ الذين جاؤوا بعدهم على مرّ العصورِ دراسةً، وتأليفاً، وشروحاً على مؤلفاتٍ، وحواشياً، وغيرها؛ كان لكلٍّ ذلك دوره في تقعيدِ الدرس النحوي والحفاظِ عليهِ.

ومن بين أبرز هؤلاء العلماء العلاّمة المحقق، فخر العربية، أفضل من صَنَّفَ من رجالات القرن الثامن الهجري في قواعدِ العربيةِ والتطبيقِ عليها، جمال الدين ابن هشام الأنصاري النحوي « المتوفى سنة 761هـ » « رحمه الله تعالى »، الذي قال فيهِ ابن خلدون « رحمه الله تعالى »: « مازلنا ونحن بالمغربِ نسمعُ أَنَّهُ ظَهَرَ بمصر عالمٌ بالعربيةِ يقالُ له ابن هشام أنحى من سيبويه ».

ولابن هشام الأنصاري « رحمه الله تعالى » العديد من المؤلّفاتِ والكتبِ لاسيما ما يهتمُ منها بعلمِ النحو . وقد ذكرتها عند ترجمته « رحمه الله تعالى » في دراستي للجزءِ الأوّلِ من هذا المخطوط . ومنها: كتاب "قطر الندى، وبل الصدى" وقد شرحه « رحمه الله تعالى » شرحاً أسماه "شرح قطر الندى، وبل الصدى"، وهو شرحٌ مهمٌ ومفيدٌ.

ولسنا نكتمُ أَنَّهُ كانَ أكثرُ إفادة لأهلِ عصرِهِ منهُ لنا اليومَ، فقد كانوا أصبرُ على العلمِ منّا، فما كان يَعيبُ كتاب "شرح القطر" وأمثاله عندهم أَنَّهُ طويلُ النفسِ، ولا أَنَّهُ كثيرُ الاستطرادِ، ولا أَنَّهُ معقدُ الجملةِ أحياناً، ولا أَنَّهُ يكثرُ من ذكرِ الاختلافات والإطالةِ في الردِّ عليها، ولا أَنَّهُ يستشهدُ بالشواهدِ الشعريةِ التي لا يخلو أكثرُها من غموضٍ في المعنى وعسرٍ في الإعرابِ.

وهو . كما معروف . كتابٌ نحوي يدرسُهُ الطلبة في المراحلِ الدراسيةِ المتوسطةِ الخاصة بالدرسِ النحوي.

إلاّ أَنَّ الشيخ عبد الكريم الدبَّان « المتوفى سنة 1993هـ » « رحمه الله تعالى »، وَجَدَ خلالَ سنوات تدريسه للّغةِ العربيةِ، ولكتابِ "شرح قطر الندى، وبل الصدى"، أَنَّ طلابَ المراحلِ الدراسيةِ المتوسطةِ . فيما يخص الدرسِ النحوي . يجدون فيهِ صعوبة من جراءِ الإكثار من ذِكرِ الاختلافات والإطالةِ في الردِّ عليها، وكذلك ما يتعلّق بالاستشهادِ بالشواهدِ الشعريةِ التي لا يخلو أكثرها من غموضٍ في

المعنى وعسرٍ في الإعرابِ.

فوضَعَ « رحمه الله تعالى » شرحَهُ أو توضيحَهُ على هذا الكتاب "شرح قطر الندى، وبل الصدى"، وأسماه: "توضيح قطر الندى، وبل الصدى"، الذي نحن بصددِ دراستِهِ وتحقيقِهِ.

وقد جاءَ كتاب "التوضيح"، كما قال مؤلِّفه « رحمه الله تعالى » في مقدمتِهِ، تلبية لطلبِ تلاميذه، ولِما رآه « رحمه الله تعالى » من الفائدةِ في الطريقةِ والمنهجِ الّذين كان يتَّبِعُهُما في تدريسِهِ للمادةِ.

فجاءَ كما أراده « رحمه الله تعالى » واضحاً ميسراً، بعبارةٍ سهلةٍ، واستشهد لمسائلِهِ بأمثلةٍ واضحةٍ، يسهلُ معها الإفادة منه.

وتوخى « رحمه الله تعالى » أنْ تكون الطريقة التي وضعَ عليها الكتاب نافعة. وهي كذلك ـ إنْ شاء الله ـ فإنّا نرى أَنَّهُ شرحٌ وتوضيحٌ مهمٌ ذو فائدةٍ كبيرةٍ ولا سيما للمراحلِ الدراسيةِ المتوسطةِ فيما يخص الدرسِ النحوي، وقد ذاع صيتُ هذا الكتاب وانتشر بين أوساط الطلبة والمتعلمين كثيراً، وقد دُرِّسَ في المدارسِ الدينيةِ، ولاسيما أَنَّ مؤلِّفَه « رحمه الله تعالى » من أكابرِ علماءِ العراقِ. والكتابُ سهلُ التناولِ والفهمِ لمادتِهِ، لما يمتازُ بهِ، بما ذكرنا آنفاً.

أمّا دراستي لهذا الكتاب المخطوط "التوضيح"، فانقسمت على قسمين، كالآتي:

القسم الأوّل:

الذي كان ضمن متطلبات نيل درجة الماجستير في اللّغةِ العربيةِ وآدابها، مقدّماً إلى مجلسِ كليةِ العلومِ الإسلاميةِ بجامعة بغداد، وذلك في عام « 1424هـ/ 2003م »، وكان بإشراف الأستاذة الدكتورة بهيجة باقر الحسني « رحمها الله تعالى »، وكان عملي في هذا القسم من المخطوطِ هو الدراسة والشرح والتحقيق، ويقع في بابين، كالآتي:

المقدمة.

الباب الأول: ويشمل ثلاثة فصولٍ، وهي:

الفصل الأول: دراسة عن ابن هشام الأنصاري « رحمه الله تعالى »، النحوي « المتوفى سنة 761هـ » صاحب كتاب "قطر الندى، وبل الصدى"، و"شرحه".

الفصل الثاني: دراسة عن المؤلِّف الشيخ عبد الكريم الدبَّان « المتوفى سنة 1993م »، صاحب كتاب "توضيح قطر الندى، وبل الصدى"، ويتضمن:

المبحث الأول: حياة الشيخ عبد الكريم الدبَّان « رحمه الله تعالى » الشخصية.

المطلب الأول: اسمه ونسبه.

المطلب الثاني: ولادته، ونشأته، وحياته الخاصة، والوظائف التي شغلها.

المطلب الثالث: وفاته.

المبحث الثاني: حياته العلمية والروحية.

المطلب الأول: علومه ومنهجه.

المطلب الثاني: زهده وورعه.

المطلب الثالث: مؤلّفاته.

المطلب الرابع: مكانته بين العلماء.

المطلب الخامس: جهوده في الإصلاح.

المبحث الثالث: شيوخه وتلامذته.

المطلب الأول: شيوخه.

المطلب الثاني: تلامذته.

الفصل الثالث: وهو دراسة عن كتاب "توضيح قطر الندى، وبل الصدى" للشيخ عبد الكريم الدبَّان « رحمه الله تعالى ».

المبحث الأول: اسم الكتاب وصحة نسبته إلى مؤلّفهِ.

المطلب الأول: اسم الكتاب.

المطلب الثاني: صحة نسبته.

المبحث الثاني: التعريف بكتاب "توضيح قطر الندى، وبل الصدى".

المبحث الثالث: منهج الشيخ عبد الكريم الدبان « رحمه الله تعالى » في كتاب "توضيح قطر الندى، وبل الصدى"، وشواهد الكتاب.

المطلب الأول: منهج الشيخ الدبَّان « رحمه الله تعالى » في كتاب "توضيح قطر الندى، وبل الصدى".

المطلب الثاني: شواهد كتاب "توضيح قطر الندى، وبل الصدى".

المبحث الرابع: ويتضمن:

المطلب الأول: وصف النسخ المخطوطة لكتاب "توضيح قطر الندى، وبل الصدى".

المطلب الثاني: منهج التحقيق.

المطلب الثالث: نسخ مصورة من كتاب "توضيح قطر الندى، وبل الصدى".

الباب الثاني: ويتضمن نص القسم الأوّل المحقق والمشروح من كتاب "توضيح قطر الندى، وبل الصدى" للشيخ عبد الكريم الدبان « رحمه الله تعالى »، ويتضمن:

1. **مقدمة المؤلِّف.**
2. **الكلمة والكلام.**
3. **علامات الاسم.**

4. علامات الفعل.
5. علامات الحرف.
6. المعرب والمبنيّ.
7. الأسماء المبنيّة.
8. الأفعال المبنيّة.
9. علامات الإعراب.
10. الأسماء الخمسة.
11. المثنى.
12. جمع المذكر السالم.
13. جمع المؤنث السالم.
14. الممنوع من الصرف.
15. الأفعال الخمسة.
16. المضارع المعتل الآخر.
17. الإعراب التقديري.
18. نواصب المضارع.
19. جوازم المضارع.
20. النكرة والمعرفة.
21. الضمير.
22. العلم.
23. اسم الإشارة.
24. الاسم الموصول.
25. المعرف بـ « أل ».
26. المعرف بالإضافة.
27. المبتدأ والخبر.
28. باب النواسخ.

29. كان وأخواتها.
30. إنَّ وأخواتها.
31. لا النافية للجنس.
32. ظنّ وأخواتها.
33. الفاعل.
34. نعم وبئس.
35. النائب عن الفاعل.
36. الاشتغال.
37. التنازع.

فضلاً عن الخاتمة ومجموعة الفهارس اللاّزمة للبحثِ.

هذا ما يخص الهيكل العام الذي قامَ عليه عملي في القسمِ الأوّل من هذا الكتاب المخطوط "توضيح قطر الندى، وبل الصدى".

أمّا عملي في القسمِ الثاني من مخطوط "توضيح قطر الندى، وبل الصدى"، فهو كالآتي:

القسم الثاني:

قمت بتحقيقِ القسم الثاني وشرحهِ من المخطوطِ كاملاً، وقسمتهُ على عدّةِ أجزاءٍ، كالآتي:

الجزء الأوّل:

هو الجزء الأوّل من القسمِ الثاني يتناولُ موضوعَ المفاعيلِ، وهي:

1. المفعول بهِ.
2. المفعول المطلق.
3. المفعول له.
4. المفعول فيهِ « الظرف ».
5. المفعول معه.

وهو موضوع البحث الذي قدّمته للنشرِ في مجلةِ جامعةِ الأنبارِ للعلومِ الإسلاميةِ.

الجزء الثاني:

هو الجزء الثاني من القسمِ الثاني وهو موضوع بحثي المتواضع المُقدّم بين أيديكم، ويتناول الموضوعات الآتية:

1. المُنادى.
2. الحال.
3. التمييز.
4. الاستثناء.

وقد قدّمتُ لهُ وختمته بخاتمةٍ ومجموعةِ الفهارس اللّازمة.

وأرجو من العلي القدير أنْ يوفقني في مسعاي، لإخراجِ هذا الكتاب كما أراد مؤلّفه « رحمه الله تعالى » أنْ يكون عليه، ولتحقيقِ الهدف الذي وضِعَ من أجلِهِ هذا الكتاب.

وأرجو من العلي القدير أنْ ينفعَ بهِ كما نفعَ بأصلِهِ، أمسِ واليومَ.

هذا وأرجو الإفادة، ولمن أراد ...

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .

الباحث

المنادى[1]

المنادى من منصوبات الأسماء[2]؛ قِسْمٌ مِنْهُ مُعْرَبٌ يظهرُ فيهِ النصب[3]، وقِسْمٌ مَبْنِي في محلِ نصبٍ[4].

« المنادى المعرب »: ثلاثةُ أنواعٍ[5]، وهي:

1. المُضاف[6]، مثل : « يَا عَبدَ اللهِ »؛ و« يَا صَاحِبَ العِلمِ »؛ ومنهُ قوله: « يَا خَليلَيَّ »، فهو منصوبٌ بـ « الياءِ » لأنَّهُ مُثنى، و« ياء المتكلّم » مضافٌ إليهِ؛ ومنه في القرآنِ الكريمِ: ﴿ ﴾[7]، فـ « صَاحِبَي »: منصوبٌ بـ « اليَاءِ »[8]، و« السِّجْنِ »: مضافٌ إليهِ.

2. الشبيه بالمُضافِ[9]: وهو ما اتصل بهِ شيءٌ من تمامِ معناه[10][11]، وهذا الشيء إمّا مَرفوع بالمُنادى[12]، مثل : « يا جميلاً وجهُهُ »؛ و« يا محموداً فعلُه »، فما بعد المنادى في المثالِ الأوّلِ فاعلٌ للصفةِ المُشبَّهةِ، وفي المثالِ الثاني نائب فاعل لاسم المفعول. وإمّا منصوبٌ بالمُنادى[13]، مثل: « يا طالعاً جبلاً »، فما بعد المُنادى مفعولٌ بهِ لاسم الفاعل. وإمّا جار ومجرور متعلِّق بالمُنادى[14]، مثل: « يا رفيقاً بالعبادِ »[15].

3. النكرة غير المقصودة[16]: كقول الأعمى: « يَا رَجُلاً خُذْ بيدي ».

« المنادى المَبنِيّ »: وهو نوعان[17]، هما:

1. المُفرد[18] العلم[19]: والمقصود بهِ ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بهِ ولا نكرة غير مقصودة[20]. وبناؤهُ على ما يُرفع بهِ لو كان مُعرباً[21][22]، تقولُ: « يا زيدُ، ويا زيدان، ويا زيدون »، فالأوّل مبنيّ على « الضمِ »، والثاني مبنيّ على « الألف »، والثالث مبنيّ على « الواو »؛ لأنّها تُرفع بذلك[23].

2. النكرة المقصودة[24]: وهي المُعيّنة، كقولك تنادي رجلاً معيناً[25]: « يَا رجلاً »، قال تعالى: ﴿ ﴾[26][27].

المُنادى المُضاف إلى ياءِ المُتكلّم[28]:

هو مُعربٌ لأنَّهُ مضافٌ[29]، فهو منصوبٌ بفتحةٍ[30] مُقدَّرةٍ على ما قبل ياء المُتكلِّم، والياء مضاف إليهِ[31]، مثل: « يا صديقي »، ويجوز فيهِ لغاتٌ أفصحها[32]:

1. إثباتُ الياء ساكنةً[33]، قال تعالى: ﴿ ﴾[34].

2. حذف الياء وإبقاء ما قبلها مكسوراً[35]، قال تعالى: ﴿ ﴾[36].

3. إثبات الياء مع فتحها[37]، قال تعالى: ﴿ ﴾[38].

4. قلب الكسرة التي قبل الياء فتحةً فتنقلب الياء ألِفاً[39]، وفي القرآن الكريم: ﴿ ﴾[40][41].

المُنادى إذا كان « أباً »، أو« أماً » وهما مضافان إلى « ياءِ المُتكلِّم » جاز فيهما لغات[42] أفصحها[43]:

1. « يا أبي »، و« يا أمي »، بإثباتِ الياء ساكنة أو مفتوحة[44].

2. « يا أبتِ »، « يا أُمّتِ »، بقلبِ الياء تاء مكسورة[45]، قال تعالى على لسانِ إسماعيل « عليه السلام »: ﴿ ﴾[46].

وإذا كان المُنادى مضافاً إلى اسمٍ مضافٍ إلى ياءِ المُتكلِّمِ لم يجزْ فيهِ إلّا إثبات الياء مفتوحة أو ساكنة[47]، تقول: « يا قارئَ كتابِيَ أو كتابِيْ ».

إلّا إذا كان « ابن أُم »، أو« ابن عم » فيجوز فيهما إثبات الياء[48][49][50]، فتقول: « يا ابنَ أُمي، ويا ابنَ عمي ».

كما يجوز حذف الياء مع فتح الميم[51] أو كسرها[52][53]، قال تعالى: ﴿ ﴾؛ وقال: ﴿ ﴾[54]، وقد قرأ السبعةُ بفتحِ الميم وكسرِها[55][56].

توابع المُنادى:

سيأتي بحث التوابع وانّها: « النعت، والتوكيد، والبدل، وعطف البيان، وعطف النسق ».

فإذا كان المُنادى مبنيّاً وكان تابعُه نعتاً أو توكيداً أو عطفَ بيانٍ أو عطفَ نسقٍ مقترناً بـ « أل »[57]، جازَ في ذلك التابع الرفعُ تبعاً للفظِ المُنادى[58]؛ والنصبُ تبعاً لمحلِهِ[59]. تقول في النعت: « يا زيدُ الظريفُ، أو الظريفَ »، وفي التوكيد: « يا تميمُ أجمعُون، أو أجمعِين »، وفي عطف البيان: « يا سعيدُ كرزٌ، أو كرزاً »، وفي عطف النسق: « يا زيدُ والضحاكُ، أو والضحاكَ »[60][61].

وكذلك حكم التابع المُضاف المقترن بـ « أل »[62]، تقول: « يا زيدُ الحسنُ الوجهِ، أو الحسنَ الوجهِ »[63][64].

أمّا إذا كان التابعُ بدلاً[65]، أو عطفَ نسقٍ[66] بدون « أل » فإنّهما يُعطَيانِ حكم ما يستحقه المُنادى[67]، لأنّهما كالمُنادى المُستقل[68]، تقول: « يا سعيدُ كرزُ »[69]، و« يا سعيدُ وخالدُ »[70]، و« يا سعيدُ أبَا عبدِ الله »[71]، و« يا سعيدُ وأبَا عبدِ الله »[72][73].

وإذا كان التابع نعتاً لـ « أيّ » التي تَرِد للنداءِ، وجب فيهِ الرفعُ تبعاً للّفظِ[74][75]، تقول: « يا أيُّها الرجلُ »[76]، [و][77] « يا أيُّها المؤمنون »، و« يا أيَّتها المسلمةُ »، و« يا أيَّتها المسلماتُ ».

تكرار لفظ المُنادى:

إذا تكررَ لفظُ المُنادى المفرد وكان الثاني مضافاً، مثل: « يَا زَيْدُ زَيْدَ اليَعْمُلاتِ »[78][79]، جاز في الأوّل الضم والنصب[80][81].

أمّا « الضم » فمبنيّ على أنّه منادى مفرد، ويكون الثاني منصوباً على أنّه بدل أو عطف بيان[82]؛ وأمّا « النصب » فعلى أنّهُ مضاف إلى مضافٍ إليهِ محذوفٍ دلَّ عليهِ ما بعده[83]، والتقدير: « يَا زيدَ اليعملاتِ يَا زيدَ اليعملاتِ »[84][85].

الترخيم[86][87]

يجوز ترخيم المُنادى بحذفِ حرفٍ أو حرفين[88] من آخرهِ تخفيفاً[89]. أمّا المختوم بـ « التاءِ » فيجوز ترخيمه إذا كان معيّناً[90]، تقول في ترخيمِ « طلحة، وثُبة »[91]: « يا طلحَ، ويا ثُبَ »[92]. وأمّا ما لم يُختم بـ « التاءِ » فيشترط لترخيمهِ ثلاثة شروط[93]:

1. العلمية[94].
2. البناء على الضمِ[95].
3. .الزيادة على ثلاثةِ أحرفٍ[96].

تقول في ترخيمِ: « جعفر، وحارث »: « يَا جَعْف، ويَا حَارِ »[97]. ولا يجوز ترخيم مثل: « إنسان »[98]، لفقدِ الشرط الأوّل[99]؛ ولا مثل: « عبد الله »، لفقدِ الشرط الثاني[100]؛ ولا مثل: « عمر »، لفقدِ الشرط الثالث[101].

والمحذوف للترخيم إمّا حرف واحد[102]، كما في الأمثلةِ المتقدّمةِ؛ وإمّا حرفان، وذلك فيما إذا توفرت فيهِ أربعة شروط[103]:

1. أن يكون ما قبل الأخير زائداً[104].
2. ومعتلاً[105].
3. وساكناً[106].
4. أن يكون ما قبله ثلاثة أحرف فأكثر[107].

تقول في: « سلمان، ومنصور، ومسكين »[108]: « يَا سلمُ، ويَا منصُ، ويَا مسكُ »[109]، لتوفر الشروط في هذهِ الأسماء.

ولا يحذف إلّا حرف واحد من: « مختار »[110][111]، لفقدِ الشرط الأوّل[112]، ومن: « دلاص »[113] « علماً »[114] لفقدِ الشرط الثاني[115]؛ ومن: « مُنَوَّر »[116]، لفقدِ الشرط الثالث[117] ؛ ومن: « سعيد »، لفقدِ الشرط الرابع[118].

أمّا ما كان مركباً تركيباً مزجياً فتحذف منه الكلمة الثانية عند الترخيم[119]، تقول في: « مَعْدِي كَرِب »، و« حضرموت »: « يَا معديٌّ »، و« يَا حضرٌ »[120].

والاسم المرخم فيهِ لغتان:

أحدهما: قطعُ النظرِ عن المحذوفِ فتبنى الكلمة على الضمِ، تقول في ترخيمِ

« جعفرَ »: « يَا جعفُ »[121]، وتسمى هذهِ لغة من لا ينتظر[122].

الثانيـة: إبقاء الحرف على ما كان عليهِ، تقول في ترخيمِ « جعفر »: « يَا جعفَ »[123]، وتسمى هذهِ لغة من ينتظر[124].

الاستغاثة

من أقسامِ المنادى المُستغاثُ بهِ[125]. وهو كلُّ اسمٍ نُوديَ ليخلّص من شدةٍ أو يعين على دفعِ مَشَقَّةٍ[126]. ولا يُستعملُ في الاستغاثةِ من حروفِ[127] النداءِ إلّا « يَا » خاصةً[128]. والمُستغاثُ بهِ ثلاثة استعمالاتٍ:

الأوّل:

استعماله مجروراً بـ « لامٍ مفتوحةٍ »[129][130]؛ والمُستغاثُ لأجلِهِ مجروراً بـ « لامٍ مكسورةٍ »[131]، تقول: « يا للهِ لِلمظلومين »، أي: « أدعوك لأجلهم »[132].

الثاني:

أن لا تدخل عليهِ اللّام ولكن تَلحَقُ آخرَهُ ألفٌ[133]، تقول: « يَا عمرَا للبائسين »، وهو مبنيٌ على ضمةٍ مقدّرةٍ على آخرهِ منع من ظهورِها الفتحة الظاهرة بسببِ الألف التي بعدها[134].

الثالث:

أن لا تدخل عليهِ اللّام ولا تلحقه الألف[135]، وحكمه حينئذٍ كالمنادى[136]، تقول: « يَا زيدُ للفقراءِ »[137]، و« يَا عبدَ اللهِ لِلمساكين »[138].

وإذا عطفنا على المُستغاثِ بهِ مُستغاثاً بهِ آخَرَ، فإن أعدنا: « يَا » فتحنا لام المعطوف أيضاً[139]، تقول: « يَا لَزيدٍ ويَا لخالدٍ للضعفاءِ »؛ وإن لم نُعِدْ: « يَا » كسرنا لام المعطوف[140]، تقول: « يَا لَزيدٍ ولِخالدٍ لِلضعفاءِ ».

الندبة

هي من أقسامِ المُنادى، والمندوبُ هو المُنادى المُتفجَّع عليهِ أو المُتوجَّع منه[141].

فالأوّل:

كقولك في رثاءِ شخصٍ اسمه زيد: « وازيدُ »، أو« وازيدا »، أو« وازيداه ».

والثاني:

كقولك متوجعاً من ألمٍ في رأسِك: « وارأسُ »، أو« وارأسا »، أو« وارأساه ».

ولا يستعملُ في الندبةِ من حروفِ النداءِ إلّا « وا » وهي الغالبة[142]، وقد تستعمل: « يَا » إذا لم يلتبس بالنداءِ المجردِ[143].

وحكمُ المندوب حكم المُنادى[144]، تقول: « وازيدُ » بالضمِ[145]، و« واعبدَ الله » بالنصبِ[146].

ويجوز أن تلحقَ آخرَ المندوب ألفٌ[147][148]، تقولُ: « واعمرَا، وارأسَا ». وهاءٌ عند الوقفِ[149][150] فتقول: « وَاعمراه، وَارأساه » وهذهِ الهاء هي هاء السكت[151][152]، ويجوز ضمها تشبيهاً لها بالضميرِ[153]، ويجوز كسرها لالتقاء الساكنين[154].

وتقول في إعرابِ مثل: « وَاعمراه »: « وَا »: حرف نداء وندبة، « عمراه »: منادى مندوب مبني على ضمٍ مقدرٍ على آخرهِ منع من ظهورهِ اشتغال المحل بالفتحةِ المُناسبةِ لألفِ الندبة، والهاء للسكت.

الحال

الحال من الأسماءِ المنصوبةِ[155]، وهو[156] وصفٌ فضلةٌ يبيّنُ هيئةَ صاحبِهِ[157] عند وقوع الفعل[158][159][160].

والمُرادُ بالوصفِ المُشتقُّ[161] كـ « اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المُشبهة »[162]، تقول: « جاءَ خالدٌ راكباً، وخرجَ زيدٌ مغموماً، وأقبل أخوك فَرِحاً »[163][164].

وما وردَ من الأحوالِ جامداً يجبُ تأويلـه بمشتقٍّ، مثل: « بعتُ القمحَ صاعاً بدرهم »، أي: « مُسَعَّراً بدرهم »[165].

والمرادُ بـ « الفضلةِ »: ما ليس عمدة[166]، أي: ليس مُسنداً ولا مُسنداً إليهِ[167]. وليس المُراد بها ما يُستغنى عنه دائماً[168]، فقد يُستغنى عنها في مثلِ: « جاءَ زيدٌ راكباً »، وقد لا يُستغنى عنها[169] في مثلِ: « ما جاء زيدٌ إلّا راكباً ».

والحالُ في قولِك: « جاءَ الرجلُ راكباً »، يُبينُ هيئةَ الرجلِ عند مجيئِهِ، لذلك قالوا: أنَّ الحالَ يقعُ في جوابِ كيف[170].

ويشترط في الحالِ التنكير[171] كالأمثلةِ السابقةِ. وما وردَ معرفةً يجبُ تأويله[172]، مثل: « اجتهد وحدَك »، أي: « منفرداً »[173]؛ ومثل: « ادخلوا الأوّلَ فالأوّلَ »، أي: « مرتّبين »[174][175].

ويشترط في صاحبِ الحالِ أحدُ الأمورِ الآتية:

1. التعريف كـ « جاءَ خالدٌ ضاحكاً »[176][177].

2. أو التخصيص بوصفٍ[178]، مثل: « جاءَ رجالٌ غُرباءُ مسرعين »؛ أو بإضافةٍ[179]، مثل: « حضرَ ذوُو فاقةٍ سائلين »، ومنه قوله تعالى: ﴿ ☑❼⃠× ⃠◻⃞➔♦🖃⬀❻❐🕮 🎛✈✸③❐🕮 ☯↗🖉✂◆❑⃞ ♦×🖃⃠✂✶🖉○○🖬⃠ ﴾[180]، « ⃞ ☯↗🖉✂◆❑⃞ »: حال من أربعة لتخصصها بالإضافةِ[181].

3. أو التعميم[182]، كما في قولِهِ تعالى: ﴿ ❐ ◆♦🖉 ❐🕮⃞■🖬⬁⚖ ⅡⒶ ◆♦⟳⬁▤ ❶⃠•• ✇◘♦③⬀❷♦🔔 ⃞●○🖴 ﴾[183]، جملة: « ⃞●○🖴 ♦♌❐↓❻❶⟳⬁🖉 ».

« ♦♌❐↓❻❶⟳⬁🖉 » في محلِ نصبٍ حال من: « ✇◘♦③⬀❷♦🔔 »، وهي عاملة لوقوعها في سياقِ النفي[184].

4. أو التأخير، أي تأخير صاحب الحالِ عن الحالِ[185]، كما في قول الشاعر:

« لِميّةَ مُوحِشاً طللٌ »[186][187].

« مُوحِشاً »: حال من « طللٍ » وهو نكرة[188].

وقد جرى على ألسنةِ المعربين أنَّ الجملَ بعد النكرات صفات، وبعد المعارف أحوال[189]، تقول: « جاءَ رجلٌ يركضُ »، و« جاءَ زيدٌ يركضُ ». ففي المثالِ الأوّل الجملة من: « يركض » والفاعل المستتر في محلِ رفعٍ صفة لـ « رجل »؛ وهي في المثالِ الثاني في محلِ نصبٍ حال.

ويُشترطُ في الجملةِ التي تقع حالاً شروط، منها: أن تكون خبرية[190]؛ وأن يربطها بصاحبِها رابط[191]، وهو « الضمير » في الجملةِ الفعلية[192] كالمثال السابق، ومنه قولُهُ تعالى: ﴿ ۞ ◆ ◻ ⌶ ⌧ ◻ ↓ ↗ ✐ ⌓ ⌧ ◻ 🕮 ▦ ◻ ✉ ◆ ﹏ ♌ ➔ ⍟ ⇗ ﴾ ﴿ ⇖ ⌖ ◆ ﹏ ✐ ↗ ☯ ③ ◆ 🖮 ⇗ ▤ ↗ ◻ ♍ ﹏ ⌦ ⇘ ⇘ ⇖ ﴾[193]. أمّا الجملة الاسمية فالرابط إمّا « الضمير » وحدهُ[194]، مثل: « جاءَ زيدٌ يَدُهُ على رأسِهِ »؛ أو« الواو » وحده[195]، مثل: « جاءَ زيدٌ والمطرُ نازلٌ »؛ أو« الواو والضمير » معاً[196]، مثل: « جاءَ زيدٌ وهو غضبان ».

التمييز[197]

التمييزُ من منصوبات الأسماءِ[198]، وهو اسمٌ فضلةٌ نكرةٌ جامدٌ مفسِّرٌ للمبهمِ من الذوات أو النِسَب[199]. فهو اسمٌ، ولا يكون جملة أو شبه جملة[200]؛ وهو فضلةٌ يصح الاستغناء عنه؛ وهو نكرةٌ فلا يكون معرفة؛ وهو جامدٌ فلا يكون مشتقاً؛ وهو مُفَسِّرٌ للمُبهَمِ من الذوات أو النِسَب.

فإذا قلت: « عندي صاعٌ »، فـ « صاعٌ »: اسمُ ذاتٍ مُبهمٌ يحتملُ أن يكون قمحاً أو شعيراً أو تمراً أو غيرها. فإذا قلت: « عندي صاعٌ تمراً »، زال ذلك الاحتمال. ولو قلت: « طاب زيدٌ »، أي: « طاب شيء في زيدٍ »، يحتمل أن يكون « لباساً »، أو« طعاماً »، أو« علماً »، أو« نفساً ». فإذا قلت: « طاب زيدٌ نفساً »، زال ذلك الاحتمال.

والتمييز يُخالفُ الحالَ في أنَّ التمييزَ جامدٌ والحالَ مشتقٌ[201][202]، وأنَّ التمييزَ يفسرُ المُبهم من الذوات أو النِسَب وأنَّ الحالَ يُفسِر المُبهم من الهيئات[203]. ويقول أكثرُ النحاةِ[204]: أنَّ التمييزَ يوافقُ الحال في كونهِ اسماً فضلة. ولكنّي أرى هذا الكلام ليس على إطلاقهِ، فالتمييز لا يكون إلّا اسماً، أمّا

الحال فقد يكون اسماً وقد يكون جملة؛ وأنَّ التمييزَ فضلةٌ يصحُ الاستغناء عنه، أمّا الحال فقد يصح الاستغناء عنه وقد لا يصح[205]. كما سبق بيانه في موضوعِ الحال[206].

ويُعلمُ ممّا سبق أنَّ التمييزَ قسمان: مفسرٌ لمفردٍ، ومفسرٌ لِنسبةٍ[207].

أمّا ما كان لتفسيرِ مفرد ، فيقع بعد[208] ما يأتي:

الأوّل: المقادير[209]. وهي المساحات[210]: كـ « جريب نخلاً »؛ والكيل[211]: كـ « صاع قمحاً »؛ والوزن[212]: كـ « رطل سُكَّراً ».

الثاني: العدد[213][214]. والتمييز المنصوب بعد العدد هو ما يقع بعد « أحد عشر إلى تسعة وتسعين »[215][216]، كما قال تعالى: ﴿ ﴾[217]، وقوله: ﴿ ﴾[218][219].

الثالث: ما دلَّ على مماثلةٍ[220]، كما في قولِهِ تعالى: ﴿ ﴾[221].

الرابع: ما دلَّ على مُغايرةٍ[222]، مثل: « إنَّ لنا غيرها إبلاً »[223]. « غيرها »: اسمُ إنَّ منصوب، و« إبلاً »: تمييز.

وأمَّا ما كان لتفسيرِ نسبةٍ، فقد يكون محوَّلاً عن الفاعلِ[224]، مثل: ﴿ ﴾[225].

الأصلُ: « اشتعلَ شيبُ الرأسِ »[226]، فَجُعِلَ المُضاف تمييزاً والمُضاف إليهِ فاعلاً[227]. وقد يكون محولاً عن المفعولِ[228]، مثل: ﴿ ﴾[229]، الأصلُ: « فجرنا عيونَ الأرضِ »[230]، فَجُعِلَ المُضاف تمييزاً والمُضاف إليهِ مفعولاً[231].

وقد يكون محولاً عن مضافٍ غيرهما[232][233][234]، مثل: ﴿ ﴾[235]، الأصل: « مالي أكثرُ من مالِكَ »، فجعَلَ المُبتدأ تمييزاً.

وقد يقع كلٌّ من الحالِ والتمييزِ لا لبيانِ هيئةٍ ولا ذاتٍ ولا نسبةٍ، ويُسمى كلّ منهما: « مؤكّداً »[236]، كما في قولِهِ تعالى: ﴿ ⌘⚐○○◆⧖◆☝♦▫ ﴾ وقوله: ﴿ ■□●⑨🙰↖□♌🙰❶ ☝🕿▤🙰○🖋❁🖘 🖋□✡⚑⚐🖋✂ ★🖉🖋✂ 🖂⑨🕿🙰↖ 🗷❻□🗹🙰❼☆๑🖋✂ 🖋□✡⚑⚐🖋✂ ↖♦❸❁¤◆❸❁✸ 🖂🙰❷⇗🙰🖂✸ ✂❀❷⇗🙰🖂✸ ◆❸❁¤♦↖ ﴾[237]، [238].

ويذكرُ كثيرٌ من النحاة أنَّ من تمييز العدد تمييز « كم » الاستفهامية[239][240]، فإنَّهُ منصوبٌ[241][242]، مثل: « كم كتاباً اشتريتَ؟ »، فـ « كم »: في محلِ نصبٍ مفعول بهِ مقدّم للفعلِ « اشتريت »، و« كتاباً »: تمييزٌ. ويجوز جر تمييزها إذا دخل عليها حرف جرّ[243]، مثل: « بكم درهمٍ اشتريتَ كتابَك »، و« درهمٍ »: مجرور بـ « من » محذوفة[244]، والتقدير: « بكم من درهمٍ »[245]. وتقولُ: « كم كتاباً عندَكَ؟ »، « كم »: مبتدأ مبني على السكونِ في محلِ رفع، « كتاباً »: تمييز، « عندك » شبه جملة في محلِ رفعٍ خبر.

الاستثناء

الاستثناء بـ « إلّا » أو إحدى أخواتها، هو: إخراجُ ما كان داخلاً لولا الاستثناء[246].

وأدوات الاستثناء: « إلّا، وغير، وسوى، وخلا، وعدا، وحاشا »[247].

و« إلّا » هي الأصل في الاستثناء، وهي حرفٌ[248]؛ أمّا « غير، وسوى » فهما اسمان[249]؛ وأما « خلا، وعدا » فإن سبقتهما « ما » فهما من الأفعالِ الماضية[250]، وإن لم تسبقهما « ما » فقد تكونان من الأفعالِ وقد تكونان من حروفِ الجرّ[251]؛ وكذلك « حاشا » بدون « ما »[252].

والكلامُ الذي يشتملُ على الاستثناءِ إمّا « تام » وهو ما كان المُستثنى منه مذكوراً فيهِ[253]. وإمّا « ناقص » وهو بخلافِ التام[254]. وإمّا « موجب » وهو ما لم يكن مسبوقاً بنفي أو نهي أو استفهام إنكاري « لأنَّ الاستفهام الإنكاري بمعنى النفي »[255]. وإمّا « غير موجب » وهو بخلافِهِ[256].

والبحث في حكم المُستثنى يتضمن:

1. الاستثناء بـ « إلّا ».
2. الاستثناء بـ « غير، وسوى ».
3. الاستثناء بـ « خلا، وعدا، وحاشا ».

وفيما يلي تفصيل ذلك:

للاستثناء بـ « إلّا » ثلاث حالات، وهي:

1. يجبُ نصب[257] المُستثنى إذا كان الكلامُ تاماً موجباً[258]، سواء كان الاستثناء « متصلاً »[259]: وهو ما كان المُستثنى فيهِ بعضاً من المُستثنى منه[260]، تقول: « قامَ القومُ إلّا زيداً ». ومنه قوله تعالى: ﴿ [illegible] ﴾[261]. أم كان « مُنقطعاً »[262]: وهو ما لم يكن المُستثنى بعضاً من المُستثنى منه[263]، مثل: « قامَ القومُ إلّا بعيراً »، ومنه قوله تعالى: ﴿ [illegible] ﴾[264][265].

2. يجوز نصب المُستثنى[266] أو إتباعُهُ للمُستثنى منه على أنّهُ بدل بعض من كلٍّ[267]، وذلك إذا كان الكلامُ تاماً غير موجب[268]، مثل: « ما جاء القومُ إلّا عليّاً أو عليٌّ » « في النفي »؛ ومثل: « لا يَقُمْ أحدٌ إلّا زيداً أو زيدٌ » « في النهي »؛ ومثل: « هل قام أحدٌ إلّا زيدٌ أو زيداً » « في الاستفهام »، ومن ذلك قولهُ تعالى: ﴿ [illegible] ﴾[269]، قرأهُ بعضُهم بالرفعِ وبعضُهم بالنصبِ[270]، وقوله تعالى: ﴿ [illegible] ﴾[271]، قرأهُ بعضُهم بالرفعِ وبعضهم بالنصبِ[272][273].

3. إذا كان الكلامُ ناقصاً[274] وغير موجب[275] وهو ما يسمى بالاستثناءِ المفرغ[276][277] وجبَ أن يُعرب المُستثنى كما لو لم يكن فيهِ استثناء[278]، أي: أنّه يكمل النقص. تقول: « ما جاء إلّا زيدٌ »، فـ « زيدٌ » فاعل، كأنّك قلت: « جاءَ زيدٌ وحدَه ». وتقول: « ما رأيت إلّا زيداً »، فما بعد « إلّا » مفعول بهِ. تقول: « ما

أنت إلّا تاجرٌ »، فما بعد « إلّا » خبرٌ للمبتدأ، قال تعالى: ﴿ ﴾[279][280]، و« إلّا » في ذلك أداة حصر مُلغاة[281].

وإذا تقدّم المُستثنى على المُستثنى منه سواء كان الكلامُ موجباً أم لا، وجبَ نصبُ المُستثنى[282]، تقول: « قامَ إلّا زيداً القومُ »، و« ما قام إلّا زيداً القومُ »[283]، و« ما لي إلّا أخاكَ صاحبُ ». فـ « القوم »: فاعل؛ و« صاحبُ » مبتدأ مؤخر خبره الجار والمجرور « لي ».

الاستثناء بـ « غير، وسوى »[284]:

حكم « غير، وسوى » حكم الاسم الواقع بعد « إلّا »[285]. وما بعدهما مجرورٌ بالإضافةِ دائماً[286]. تقول في الاستثناء التام الموجب: « قامَ القومُ غيرَ زيدٍ »[287]، بنصبِ « غير » على الاستثناء[288]، و« زيدٍ » مضاف إليهِ؛ وكذلك إذا قلت: « قامَ القومُ سوى زيدٍ »[289]، فـ « سوى » منصوب بفتحةٍ مقدّرةٍ على أنّهُ مستثنى، و« زيدٍ » مضاف إليهِ.

وتقول في الاستثناء التام غير المُوجب: « مَا قامَ القومُ غيرُ زيدٍ »، أو« غيرَ زيدٍ »[290][291].

وتقول في الاستثناءِ الناقص[292] غير الموجب[293]: « ما قامَ غيرُ زيدٍ »، برفعِ « غير » على أنَّهُ فاعل[294][295]. وهكذا تقول في ((سوى))[296].

الاستثناء بـ « خلا، وعدا، وحاشا »:

أمّا « خلا، وعدا »: فإنْ سبقتهما « ما » المصدرية[297][298] فهما فعلان فاعلهما مستتر[299] وما بعدهما مفعول بهِ[300]، تقول: « قامَ القومُ ما خلا زيداً، أو ما عدا زيداً »[301]. وإنْ لم تسبقهما « ما » جاز أن تكونا فعلين كما لو سبقتهما « ما »[302]، وجاز أن تكونا حرفي جرٍ وما بعدهما مجرورٌ بهما[303].

وأمّا « حاشا » فلا تسبقها « ما »[304]، وهي إمّا فعلٌ فاعلهُ مُستترٌ[305]، أو حرفُ جرٍ وما بعدها مجرورٌ بها[306][307].

الخاتمة

الحمدُ للهِ البديع صنعه، الحكيم وضعه، الواهب من شاء ما شاء من نعمه المفيض على من اصطفاهم من عباده وابل فضله وكرمه، نشكره هدانا بفضلهِ الصراط المستقيم صراط الذين حازوا أفضل العلمِ والتعليم، ونصلي ونسلم على أبِ إبراهيم المبعوث بملةِ أبيهِ إبراهيم، سيدنا محمد ولي المقام الأسمى، الذي أنزل في محكم كتابه: ﴿ ﴾ « سورة طه:الآية: « » »، وعلى آلهِ وأصحابهِ وأتباعهِ، الذين اجتمعت قلوبهم وقوالبهم على حبهِ واتباعهِ.

وبعد ...

فلاعجب أن يَلقى هذا الكتاب "توضح قطر الندى، وبل الصدى" للعلاّمة الشيخ عبد الكريم الدبان « رحمه الله تعالى » الإنتشار والذيوع بين أوساط الطلبة، ولاسيما طلبة المدارس الدينية، والأساتذة والمعلمين والمهتمين بالدرسِ النحوي لما يتمتعُ بهِ هذا الكتاب عن أصلِهِ "شرح قطر الندى، وبل الصدى" لابن هشام الأنصاري « رحمه الله تعالى ».

فقد جاءَ الكتابُ "التوضيح"، وكما أرادَ مؤلّفه الشيخ عبد الكريم الدبَّان « رحمه الله تعالى »، بإسلوبٍ واضحٍ وعبارةٍ سهلةٍ ولغةٍ بسيطةٍ. مما يسهلُ مع ذلك الإفادة لمتناولِهِ وقارئِهِ. وجاءَ ـ كذلك ـ خالياً من التعقيدِ والغموضِ الذي جاءَ في بعضِ مسائلِ وشواهدِ كتاب "الشرح" لابن هشام « رحمه الله تعالى »، وابتعد الشيخُ الدبَّان « رحمه الله تعالى » فيهِ عن الإكثارِ من ذكرِ الخلافات النحوية والإطالةِ في الردِّ عليها، إلاّ أنّ كتاب "التوضيح" لم يعدمها.

فضلاً عن أنّ الشيخ الدبَّان « رحمه الله تعالى » ذكرَ في كتابِهِ "التوضيح" خلاصة الراجح والمعتمد لدى علماء النحو.

وجاء كتاب "التوضيح" شرحاً وتوضيحاً لكتاب "الشرح" لابن هشام « رحمه الله تعالى » في بعضِ المواضعِ، واختصاراً في مواضعٍ أُخرى.

أمّا عملنا على كتابِ "التوضيح"، فلم نكتفِ بمجردِ الدراسةِ والتحقيقِ، وإنّما

كان عملنا بالإضافةِ إلى ذلك عملاً موازناً بين كتاب الشيخ الدبَّان « رحمه الله تعالى » وأصله "الشرح" لابن هشام « رحمه الله تعالى ». وكنت حريصاً على إيراد ما زاده ابن هشام « رحمه الله تعالى » في كتابِهِ "الشرح" على كتابِ الشيخِ "التوضيح" إلّا ما تجاوزه الشيخ « رحمه الله تعالى » من عدمِ ذكرِ بعض الشوهد الشعرية والإختلافات النحوية والإطالة في الردِّ عليها. وتوسعتُ في عملي على هذا الكتاب، فذكرتُ الكثيرَ من التوضيحات والإضافات والفوائد والملاحظات، والعديد من الأمثلةِ في العديدِ من المسائلِ والموضوعات النحوية، والأقوال والشروحات للعديدِ من العلماءِ الأجلاءِ في العديدِ من المسائلِ. فقد أردتُ أن يكون هذا الكتاب عدّة للعالمِ والمتعلمِ، للمُتعلمِ من خلالِ متنهِ، وللعالمِ من خلالِ متنهِ وهامشهِ.

وفي ختامِ هذا البحث المتواضع، أرجو أن أكون قد وفقتُ فيهِ، وأرجو من العلي القدير أن ينفعَ بهِ، كما نفعَ بأصليه من قبل. ويدخر ـ سبحانه وتعالى ـ فضله للشيخين ابن هشام الأنصاري، وللشيخ عبد الكريم الدبَّان « رحمهما الله تعالى » ولي في خزائنِ رحمتهِ وفضلهِ وبركتهِ.

وحسبنا قول النبي (ﷺ): « إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلّا من ثلاثٍ صدقة جارية أو علم ينتفع بهِ، أو ولد صالح يدعو له »[308].

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .

الباحث

الهوامش

[1] وهو من منصوبات الأسماء، ذكرهُ بعضُ العلماء في بابِ المفعول بهِ، ومنهم ابن هشام « رحمه الله تعالى » في كتابيهِ: "شرح قطر الندى، وبل الصدى"؛ و"شرح شذور الذهب"، قال: « ومن المفعولِ بهِ المنادى؛ وذلك لأنَّ قولك: « يا عَبْدَ الله »، أصلُهُ: « أدعُو عَبْدَ الله »، فحذف الفعل، وأُنيب « يا » عنه ». شرح قطر الندى: 202؛ شرح شذور الذهب: 206.

وأفردهُ بعضُ العلماءِ فذكروه منفصلاً عن المفعولِ بهِ كابن مالك « رحمه الله تعالى » في: "ألفيتِهِ" وتابَعهُ ابن عقيل « رحمه الله تعالى » في: "شرحه" عليها. ينظر: شرح ابن عقيل، 2: 255.

وتابع ابنُ هشام ابنَ مالك « رحمهما الله تعالى » في كتابِهِ: "أوضح المسالك". ينظر: أوضح المسالك: 207.

وتابع السيوطي ابنَ مالك « رحمهما الله تعالى » في: "البهجة المرضية". ينظر: البهجة المرضية: 138.

وإنَّما أفردَهُ الشيخُ عبد الكريم الدبان « رحمه الله تعالى » بالذكرِ منفصلاً عن المفعولِ بهِ، قال: « وقد أَدْرَجَ صاحب "القطر" ـ أراد: ابن هشام « رحمه الله تعالى » ـ بحث المُنادى في المفعولِ بهِ، لأنَّ « يا » في قولك: « يَا عَبْدَ الله »، بمعنى: « أدعو ». لكني رأيتُ أن أُفرِدَ للمنادى باباً خاصاً، كما فَعَلَ كثيرٌ من النحاةِ، هذا من جهةٍ، ومن جهةٍ أُخرى فإنَّ بحثَ المُنادى طويلٌ جداً، كما سيأتي إن شاء الله تعالى ».

(2) ينظر: شرح قطر الندى: 202؛ شرح شذور الذهب: 206.

(3) ينظر: شرح قطر الندى: 202؛ شرح شذور الذهب: 108 ـ 109؛ أوضح المسالك: 209.

(4) ينظر: شرح قطر الندى: 202؛ شرح شذور الذهب: 109.

(5) ينظر: شرح قطر الندى: 202؛ شرح شذور الذهب: 109؛ أوضح المسالك: 209.

(6) ينظر: شرح قطر الندى: 202؛ شرح شذور الذهب: 109؛ أوضح المسالك: 209؛ شرح ابن عقيل، 2: 259؛ شرح الوافية: 192؛ الكتاب، 2: 182.

(7) سورة يوسف، من الآيتين: « 39، و41 ».

(8) أراد: منصوبٌ وعلامة نصبه الياء.

(9) ينظر: شرح قطر الندى: 203؛ شرح شذور الذهب: 109؛ أوضح المسالك: 209؛ شرح ابن عقيل، 2: 259؛ شرح الوافية: 192.

[10] ينظر: شرح قطر الندى: 203؛ شرح شذور الذهب: 109؛ أوضح المسالك: 209.

[11] جاء في هامشِ الأصل: « تقدَّم بيان ذلك في بحثِ لا النافية للجنس ».

[12] ينظر: شرح قطر الندى: 203؛ شرح شذور الذهب: 109.

[13] ينظر: شرح قطر الندى: 203؛ شرح شذور الذهب: 109.

[14] ينظر: شرح قطر الندى: 203؛ شرح شذور الذهب: 109.

[15] وزاد ابن هشام « رحمه الله تعالى » موضعاً رابعاً للشبيهِ بالمُضافِ، بقولِهِ: « أو معطوفاً عليهِ قبل النداء، كقولك: « يَا ثَلاثَةً وثَلاثِينَ »، في رجلٍ سَمّيتَهُ بذلك ». ولم يذكر الشيخ عبد الكريم الدبَّان « رحمه الله تعالى » ذلك. شرح قطر الندى: 203. وينظر: أوضح المسالك: 209؛ البهجة المرضية: 139.

[16] ينظر: شرح قطر الندى: 203؛ شرح شذور الذهب: 109؛ أوضح المسالك: 209؛ شرح ابن عقيل، 2: 259؛ شرح الوافية: 192.

[17] ينظر: شرح قطر الندى: 204؛ شرح شذور الذهب: 108؛ أوضح المسالك: 208.

[18] جاء في هامشِ الأصل و(ب) بإحالةٍ: « قد يُقصَدُ بالمُفردِ ما ليس مثنى ولا مجموعاً وقد يُقصد بهِ ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بهِ، وسبق ذلك في أقسامِ الخبر، وفي لا النافية للجنس ».

[19] قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « يستحق المُنادى البناء بأمرين: إفراده، وتعريفه، ...، ونعني بتعريفهِ: أن يكون مُراداً بهِ مُعَيَّنٌ، سواء كان معرفةً قبلَ النداء كـ « زيد، وعمرو »، أو معرفة بعد النداء ـ بسببِ الإقبال عليهِ ـ، كـ « رجل، وإنسان »، تُريد بهما معيّناً، ... ». شرح قطر الندى: 204.

وقال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « وأقول: الباب السابع من المبنيات: ملزم الضم أو نائبَهُ ـ ونائبه: الألف والواو ـ وهو نوعٌ واحدٌ، وهو المُنادى المُفرد المعرفة، ...، ونعني

بالمعرفة: ما أُريدَ بهِ مُعَيّنٌ، سواء كان علماً أو غيره ». ينظر: شرح شذور الذهب: 108 « بتصرف ».

وقال السيوطي « رحمه الله تعالى »: « « وابن المُعرف » إمّا بالعلميةِ أو بالقصدِ « المُنادى المُفردا » لتضمنهِ معنى كاف الخطاب ». البهجة المرضية: 139.

(20) ينظر: شرح قطر الندى: 204؛ شرح شذور الذهب: 108؛ أوضح المسالك: 208؛ شرح ابن عقيل، 2: 258.

(21) ينظر: شرح قطر الندى: 204؛ شرح شذور الذهب: 108؛ أوضح المسالك: 208؛ شرح ابن عقيل، 2: 258؛ الكتاب، 2: 183.

(22) قال ابن الحاجب « رحمه الله تعالى »: « ...؛ وإنّما بُنِي، لشبههِ بالمُضمرِ من حيثِ اللّفظ والمعنى. أمّا اللّفظ فلكونهِ مفرداً، وأمّا المعنى فلأنَّ المُنادى في المعنى لا ينفك عن كونِهِ مُخاطباً، وحكم المُخاطب أن يكون مضمراً؛ وإنّما بُني على ما يُرفعُ بهِ، لأنّه لو بُني على السكون، لأدى إلى اجتماع الساكنين في كثيرٍ من المواضعِ التي قبل آخر الاسم فيهِ ساكن، كـ « عمروٍ، وبكرٍ » وشبههما، ولو بُني على الفتح، لم يُعلم أمنصوب هو أم مبني؟ لأنَّ علّة بنائِه خفيّة، ولو بُني على الكسرِ، لالتبس بنحو: « يَا غُلام »، فلا يُدرى أمُفرد هو أم مُضاف؟ فوجب بناؤهُ على الضمِ، أو على ما هو بمنزلتهِ ». شرح الوافية: 191.

(23) ينظر: شرح قطر الندى: 204؛ شرح شذور الذهب: 108 . 109؛ شرح ابن عقيل، 2: 258.

(24) ينظر: شرح قطر الندى: 204؛ شرح شذور الذهب: 108 . 109؛ أوضح المسالك: 208؛ شرح ابن عقيل، 2: 258.

(25) ينظر: شرح قطر الندى: 204؛ شرح شذور الذهب: 108 . 109؛ أوضح المسالك: 208؛ شرح ابن عقيل، 2: 258.

(26) سورة سبأ: من الآية: « 10 ».

(27) أرادَ بالشـــاهدِ القرآنـــي الكـــريم: ﴿ ③♦◷⌧✐⌨♦✍✌⌍ 🕮❐❐ⲁ✗🗁⚲❼ ✎♦➔⊠○➔◷ ❐♦✂✍⚉⊃⅄❷⚞❸♦ ☎ ﴾ « سورة سبأ: من الآية: « 10 » »: مثالاً لجمعِ التكسيرِ، الذي يُبنى على ما يُرفع بهِ لو كان مُعرباً، وهنا: يُبنى على الضمِ. ينظر: شرح قطر الندى: 204؛ شرح شذور الذهب: 108.

(28) قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « وأقول: هذا خاتمةُ المعارف، وهو المُضافُ لمعرفةٍ، وهو في درجةِ ما أُضيفَ إليهِ، ...، ولا يُستثنى من ذلك إلّا المُضافَ إلى المُضمرِ كـ « غُلَامِي »؛ فإنَّهُ ليس في رتبةِ المُضمر، بل هو في رتبةِ العلم، وهذا هو المذهب الصحيح ... ». ينظر: شرح شذور الذهب: 151 « بتصرف ».

(29) ينظر: شرح قطر الندى: 202؛ شرح شذور الذهب: 109؛ شرح الوافية: 192؛ المصباح في علم النحو: 86.

(30) أراد: منصوب وعلامة نصبهِ فتحة مقدّرة على ما قبل ياء المُتكلم.

(31) منع من ظهور الفتحة اشتغال المحل بحركةٍ مناسبةٍ لياءِ المُتكلم وهي: « الكسرة ».

قال ابن هشام « رحمه الله تعالى » في فصل علامات الإعراب المُقدّرة: « ما يُقَدَّر فيهِ حركات الإعراب جميعُها، لا لكون الحرف الآخِر منه لا يقبل الحركة لذاتهِ، بل لأجل ما اتصل بهِ، وهو الاسم المُضاف إلى ياءِ المُتكلّم، نحو: « غُلامي »، و« أَخي »، و« أبي »، وذلك لأنَّ ياء المُتكلم تستدعي انكسار ما قبلها لأجل المُناسبة، فاشتغالُ آخِرِ الاسم الذي قبلها بكسرةٍ مناسبةٍ مَنَعَ من ظهورِ حركات الإعراب فيهِ ». شرح قطر الندى: 56. وينظر: شرح شذور الذهب: 64 ـ 65.

(32) قال ابن هشام « رحمه الله تعالى » في فصلِ المُنادى المُضاف للياءِ، أنّهُ أربعة أقسام، وقال: « والثالث: ما فيهِ ست لُغات ـ وهو ما عدا ذلك، [أراد: القسم الأوّل: للذي فيهِ لغة واحدة، والقسم الثاني: للذي فيهِ لغتان] ـ وليس « أباً » ولا « أُمّاً »، نحو: « يا غُلامي »، فـالأكثر حـذف اليـاء والاكتفـاء بالكسـرةِ، نحـو: ﴿ ③♦◷➔⚲⌨♦✍⑩⚲ ✎✍✍✍❐◑➔❐♌✐ ✐⚲✐✐✐ ﴾ « سورة الزمر: من الآية: « 10 » »؛ ثم ثبوتها ساكنة، نحو: ﴿ ③♦◷➔⚲⌨♦✍⑩⚲❽ •• ⌘⊠❐⬀✍➚ ⬂♦🖬■⓿⬂▤➚✇↓

﴿ * « سورة الزخرف: من الآية: « 68 »»؛ أو مفتوحة، نحو: ﴿ ﴾ « سورة الزمر: من الآية: « 53 »»؛ ثمّ قلب الكسرة فتحة والياء ألِفاً، نحو: ﴿ ﴾ « سورة الزمر: من الآية: « 56 »»؛ وأجاز الأخفش حذف الألف والاجتزاء بالفتحةِ، كقولهِ: « بِلهفَ ولا بليتَ ولا لوائِي »**، أصله: « بقولي يا لهفا »؛ ومنهم من يكتفي الإضافة بنيتها ويضُم الاسم كما تضم المفردات***، وإنّما يفعل ذلك فيما يكثر فيهِ أَلّا ينادي إلّا مضافاً، كقول بعضهم: « يا أم لا تفعلي »، وقراءة آخر****: ﴿ ﴾ « سورة يوسف: من الآية: « 33 »». ينظر: أوضح المسالك: 212 ـ 213 « بتصرف ».

* قال الداني « رحمه الله تعالى »: « حدثنا محمد بن أحمد، قال: حدثنا أبو بكر بن الأنباري، قال: وكلّ اسم منادى أضافهُ المُتكلِّمُ إلى نفسِهِ فالياء منه ساقطة، كقولهِ: ﴿ ﴾ « سورة الزمر: من الآية: « 39 »»؛ ﴿ ﴾ « سورة الزمر: من الآية: « 16 »»؛ ﴿ ﴾ « سورة الزمر: من الآية: « 10 »»، إلّا حرفين أثبتوا فيهما الياء في العنكبوت: ﴿ ﴾ « سورة العنكبوت: من الآية: « 56 »»؛ وفي الزمر: ﴿ ﴾ « سورة الزمر: من الآية: « 53 »»، قال: واختلفت المصاحف في حرف في الزخرف: ﴿ ﴾ « سورة الزخرف: من الآية: « 68 »»، فهو في مصاحفِ أهلِ المدينةِ بياءٍ: ﴿ ﴾ « سورة الزخرف: من الآية: « 68 »»، وفي مصاحفنا ـ يعني: مصاحف أهل العراق ـ بغيرِ ياءٍ: ﴿ ﴾ « سورة الزخرف: من الآية: « 68 »». المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار: 33 ـ 34. وينظر: الجامع لِما يحتاج إليهِ في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار: 46؛ كشف الأسرار في رسم مصاحف أهل الأمصار: 108 ـ 109.

وقال الداني « رحمه الله تعالى » في بابِ « ما اختلفت فيهِ مصاحف أهل الحجاز والعراق والشام »: « وفي الزخرف في مصاحفِ أهلِ المدينةِ والشامِ: ﴿ ﴿ سورة الزخرف: من الآية: « 68 » » بالياءِ، وفي مصاحفِ أهل العراقِ: ﴿ ﴿ سورة الزخرف: من الآية: « 68 » » بغيرِ ياءٍ، وكذا ينبغي أن يكون في مصاحفِ أهلِ مكة لأنَّ قراءتهم فيهِ كذلك ولا نص عندنا في ذلك عن مصاحفِهم إلّا ما حكاه ابنُ مجاهد: أنَّ ذلك في مصاحفِهم بغيرِ ياء، ورأيتُ بعضَ شيوخنا يقول: أنَّ ذلك في مصاحفِهم بالياءِ. وأحسبه أخذ ذلك من قولِ أبي عمرو إذ حكى أنّهُ رأى الياء في ذلك ثابتة في مصاحفِ أهل الحجاز ومكة من الحجازِ، واللهُ أعلم ». المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار: 106 . 107.

وقال الداني « رحمه الله تعالى »: « وحدّثنا محمد بن عليّ، قال : حدّثنا محمد بن قطن، قال : حدثنا سليمان ابن خلاد، قال: حدّثنا اليزيدي، قال: قال أبو عمرو: ﴿ ﴿ « سورة الزخرف: من الآية: « 68 » » رأيتُها في مصاحفِ أهلِ المدينةِ والحجازِ بالياءِ ». المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار: 107.

وقال السمرقندي « رحمه الله تعالى » في بابِ: « فيما اختلفت فيهِ مصاحف الحجاز والعراق والشام المنتسخة من الإمامِ بالزيادةِ والنقصانِ »: « وفي الزخرف: ﴿ ﴿ سورة الزخرف: من الآية: « 68 » » بالياءِ « ش، د » . [أراد بـ « ش »: المصحف الشامي، وأراد بـ « د »: مصحف المدينة] .، وفي غيرِهِ . أراد: « مصحف البصرة، ومكة، والكوفة » .: ﴿ ﴿ سورة الزخرف: من الآية: « 68 » » ». كشف الأسرار في رسم مصاحف الأمصار: 182 . 183.

وقال الداني « رحمه الله تعالى » في باب: « ما اختلفت فيهِ مصاحف أهل الحجاز والعراق والشام »: « فهذا جميعُ ما انتهى إلينا بالروايات من الاختلافِ بين مصاحف أهل الأمصارِ وقد مضى من ذلك حروف كثيرة في الأبواب المُتقدِّمة والقطع عندنا على كيفيةِ

ذلك في مصاحفِ أهلِ الأمصارِ على قراءةِ أئمتهم غير جائز إلّا بروايةٍ صحيحةٍ عن مصاحفِهم بذلك إذ قراءتهم في كثيرٍ من ذلك قد تكون على غيرِ مرسوم مصحفهم أَلَا ترى أنَّ أبـــــا عمـــــــرو قـــــــرأ: ﴿ ③♦🕐➔🖮🔊⑩🖍♦⑧🔊•• ⌘🖂❑🖍↗ لا♦■🖬⓿🔊📄↗🖎↓ ﴾ « سورة الزخرف: من الآية: « 68 » » في الزخرف بالياءِ، وهو في مصاحفِ أهل البصرة بغيرِ ياءٍ، فَسُئِلَ عن ذلك، فقال، إنّي رأيتُه في مصاحفِ أهلِ المدينة بالياءِ فترك ما في مصحفِ أهلِ بلدهِ واتبع في ذلك مصاحف أهل المدينة ». المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار: 113.

علماً أنَّ الشاهدَ القرآني قد وردَ في المصاحفِ المطبوعةِ والتي بين أيدينا في المشرق العربي، بروايةِ حفصٍ عن عاصم « رحمهما الله تعالى »: ﴿ ③♦🕐➔🖮🔊⑩🖍♦•• ⌘🖂❑🖍↗ لا♦■🖬⓿🔊📄↗🖎↓ ﴾ « سورة الزخرف: من الآية: « 68 » » بغيرِ ياءٍ.

** البيت:

ولَسْتُ براجعٍ ما فات مِنّي بِلَهْفَ ولَا بِلَيْتَ ولا لَوانّي

أي: بقولِي: « يَا لَهْفَ ». وهذا البيت لا ينسب إلى قائلٍ معينٍ، وقد أنشده ابن هشام في "شرح قطر الندى": برقم: « 84 »: 205.

والشاهد فيه:

قوله: « بِلَهْفَ »، وقوله: « بِلَيْتَ ». فإنَّ كلّاً من: « بِلَهْفَ »، و« بِلَيْتَ »: منادى بحرفِ نداءٍ محذوفٍ، وأصل كل منهما مضاف لياءِ المُتكلّم، ثمّ قُلِبت ياء المُتكلّم في كلٍّ منهما ألِفاً بعد أن قُلِبت الكسرة التي قبلها فتحة، ثمّ حُذِفَتْ من كلٍّ منهما الألف المُنقلبة عن ياء المُتكلّم، واكتفى بالفتحةِ التي قبلها، وهذا ممّا أجازهُ الأخفش « رحمه الله تعالى »، كما بيّنا ذلك من كلامِ ابن هشام « رحمه الله تعالى » في "أوضح المسالك" ، مستدلاً بهذا البيت على ما ذهب إليهِ من الجوازِ.

*** وهذا كذلك ممّا أجازه الأخفش « رحمه الله تعالى ». ينظر: أوضح المسالك: هامش رقم: « 3 »: 213.

**** قال السيوطي « رحمه الله تعالى » في فصلِ « المُنادى المُضاف إلى ياء المُتكلّم »: « « واجعل منادى صح » كـ « غلام، وظبي » « إن » بكسرِ الهمزة « يضف ليا » على وجهٍ من أوجهٍ خمسةٍ أحسنها أن تحذف الياء وتبقى الكسرة للدلالة عليها، كـ « عبدِ » ويليه أن تثبتها ساكنة، نحو: « عبديْ »، وإن شِئت فاقلب الكسرة فتحة والياء ألِفاً واحذفها، نحو: « عبد »، وأحسن منه أن لا تحذف، نحو: « عبدا »، وأحسن من هذا ثبوت الياء محركة، نحو: « عبديَا »، وزادَ في "شرح الكافية": سادساً: وهو الاكتفاء من الإضافةِ بنيتها وجعل المُنادى مضموماً كالمُفرد، ومنه: ﴿ ❻◆✇❹ ✂☙⍥○❍♌⇗⇧♊← ❒❐○⛶❹ ◑⃠🖫■❼◎ ﴾ « سورة يوسف: من الآية: « 33 » » ». البهجة المرضية: 141. وينظر: شرح الوافية: 197.

علماً أنَّ الشاهدَ القرآني قد وردَ في المصاحفِ المطبوعةِ والتي بين أيدينا في المشرق العربي، بروايةِ حفصٍ عن عاصم « رحمهما الله تعالى »: ﴿ ❻◆✇❹ ✂☙⍥○❍♌⇗⇧♊← ❒❐○⛶❹ ◑⃠🖫■❼◎ ﴾ « سورة يوسف: من الآية: « 33 » ».

(33) ينظر: شرح قطر الندى: 204؛ الكتاب، 2: 210.

(34) سورة الزخرف: من الآية: « 68 ». وينظر: هامش رقم: «10»: 9 . 11 السابق.

(35) ينظر: شرح قطر الندى: 204؛ الكتاب، 2: 209.

(36) سورة الزمر: من الآية: « 16 ».

(37) ينظر: شرح قطر الندى: 205.

(38) سورة الزمر: من الآية: « 53 ».

(39) ينظر: شرح قطر الندى: 205؛ الكتاب، 2: 210.

(40) سورة الزمر: من الآية: « 56 ».

(41) وزاد ابن هشام على ما ذكره الشيخ الدبَّان « رحمهما الله تعالى » لغتين، هما:

الأولى: ضَمُّ الحرف الذي كان مكسوراً لأجل الياء، وهي لغة ضعيفة، حكوا من كلامهم: ((يـــا أُمُّ لا تَفْعَلـــي)) بالضـــمِ، وقُـــرِئَ*: ﴿ ۞ۦ ❻◆❹✇ ■✂ ↗▤ ﴾ ((سورة الأنبياء: من الآية: ((112))))، بالضمِ.

* قال أبو حفص سراج الدين النشار « رحمه الله تعالى »: « قوله تعالى: ﴿ ۞ۦ ❻◆❹✇ ■✂ ↗▤ ﴾ « سورة الأنبياء: من الآية: « 112 » »: قرأ حفص بفتحِ القاف، وألفٍ بعدها، ونصبِ اللّام؛ على الخبر. والباقون: بضمِ القاف، وإسكان اللّام؛ على الأمرِ. وقرأ أبو جعفر بضمِ الباء الموحدة من ﴿ ❻◆❹✇ ﴾ في الوصل، والباقون: بكسرِها ». البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، أبو حفص سراج الدين عمر بن زين الدين الأنصاري النشار « ت 937 هـ »، شرح وتحقيق: أ. د. أحمد عيسى المعصراوي، بتمويل الهيئة القطرية للأوقاف، إشراف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية « إدارة الشؤون الإسلامية/ دولة قطر » « 2008م » ط2، 1: 347 . 348.

علماً أنَّ الشاهدَ القرآني قد وردَ في المصاحفِ المطبوعةِ والتي بين أيدينا في المشرق العربي، بروايةِ حفصٍ عن عاصم « رحمهما الله تعالى »: ﴿ ۞ۦ ❻◆❹✇ ■✂ ↗▤ ﴾ « سورة الأنبياء: من الآية: « 112 » »، بالكسرِ.

الثانية: « يا غُلَامَ »، بحذفِ الألف، وإبقاء الفتحة دليلاً عليها، كقول الشاعر*:

ولستُ براجعٍ ما فات مِنِّي بِلَهْفَ ولَا بِلَيْتَ ولا لَوانّي

أي: بقولي يَا لَهْفَ.

* ينظر: هامش: «10»: 9 . 11 السابق.

ينظر: شرح قطر الندى: 205 . 206.

(42) قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: إذا كان المُنادى المُضاف إلى الياءِ « أباً، أو أُمّاً »، جاز فيهِ عَشْرُ لُغَاتٍ: السِّتُّ المذكورة . وهي اللّغات الجائزة في المُنادى المُضاف إلى ياء المُتكلّم ممّا ذكرهُ الشيخ الدبّان « رحمه الله تعالى » في متن كتابهِ "التوضيح": 9 . 12

السابقة، وما ذكرهُ ابن هشام « رحمه الله تعالى » في الموضعين الزائدين على ما ذكرهُ الشيخ الدبَّان « رحمه الله تعالى »: هامش: « 7 »: 12 السابق؛ ولغات أربع، هي:

إحداها: إبدال الياء تاء مكسورة، وبها قرأ* السبعة ما عدا ابن عامر « رحمهم الله تعالى » في: ﴿ ۞ ۩ ۞ ۞ ﴾ « سورة يوسف، من الآية: « 4 » ».

* قال الداني « رحمه الله تعالى »: « قرأ ابن عامر: ﴿ ۞ ۩ ۞ ۞ ﴾ « سورة يوسف، من الآية: « 4 » »، بفتحِ التاء حيث وقع، والباقون بكسرِها: ﴿ ۞ ۩ ۞ ۞ ﴾ « سورة يوسف، من الآية: « 4 » ». التيسير: 127.

وقد ورد الشاهدُ القرآني بصورةِ الرسم العثماني: ﴿ ۞ ۩ ۞ ۞ ﴾ على قراءة من قرأ بكسرِ التاء، وهو في مصاحِفنا المطبوعة والتي بين أيدينا في المشرقِ العربي والتي بروايةِ حفصٍ عن عاصمٍ « رحمهما الله تعالى »، في المواضع: « سورة يوسف، من الآيتين: « 4، 100 »؛ سورة مريم، من الآيات: « 42، 43، 44، 45 »؛ سورة القصص، من الآية: « 26 »؛ سورة الصافات، من الآية: « 102 ».

وقال الداني « رحمه الله تعالى »: « حدثنا محمد بن أحمد، قال: حدثنا أبو بكر بن الأنباري، قال: وكلّ اسم منادى أضافه المتكلم إلى نفسهِ فالياء منه ساقطة، كقولهِ: « ﴿ ۞ ۞ ۞ ﴾ « سورة البقرة: من الآية: « 54 » »، ﴿ ۞ ۞ ۞ ﴾ « سورة الزمر: من الآية: « 16 » »، ﴿ ۞ ۞ ۞ ﴾ « سورة الزمر: من الآية: « 10 » » في سورة الزمر، إلّا حرفين أثبتوا فيهما الياء : « في العنكبوت : ﴿ ۞ ۞ ۞ ﴾ « سورة العنكبوت: من الآية: « 56 » »، وفي الزمر : ﴿ ۞ ۞ ۞ ﴾ « سورة الزمر: من الآية: « 53 » » ». المقنع: 33-34. وينظر: الجامع: 46.

وقال الداني « رحمه الله تعالى »: « حدثنا محمد بن أحمد، قال: حدثنا أبو بكر بن الأنباري، قال: وكل اسم منادى أضافه المتكلم إلى نفسهِ فالياء منه ساقطة كقوله: .....، قال: واختلفت المصاحف في حرفٍ في الزخرف: [﴿ ۞ ۞ ۞ ﴾ ** ﴿ ۞ ۞ ۞ ﴾]* « سورة الزخرف: من الآية: « 68 » »، فهو

في مصاحفِ أهل المدينة بياءٍ وفي مصاحِفنا، يعني: مصاحف أهلِ العراق بغيرِ ياءٍ ». المقنع: 34. وينظر: الجامع: 46.

وقال الداني « رحمه الله تعالى »: واختلف القراء في حذفِ الياء في الحرفِ الذي في الزخرف: ﴿ ✓☐↗▤↘⓿■🖬♦↘↗🖋❑🖂⌘ •• ⓾🖋♦📻➔🕓♦③ ﴾ « سورة الزخرف: من الآية: « 68 »»، حيث: فتحها أبو بكر في الوصل: ﴿ ✓☐↗▤↘⓿■🖬♦↘↗🖋❑🖂⌘ •• ⓾🖋♦📻➔🕓♦③ ﴾ « سورة الزخرف: من الآية: « 68 »»، وأثبتها ساكنة في الوقف: ﴿ ✓☐↗▤↘⓿■🖬♦↘↗🖋❑🖂⌘ •• ⓾🖋♦📻➔🕓♦③ ﴾ « سورة الزخرف: من الآية: « 68 »»، وحذفها حفص في الحالين: ﴿ ✓☐↗▤↘⓿■🖬♦↘↗🖋❑🖂⌘ •• ⓾🖋♦📻➔🕓♦③ ﴾ « سورة الزخرف: من الآية: « 68 »»، واثبت ابن عامر في رواية هشام الياء في الحالين: ﴿ ✓☐↗▤↘⓿■🖬♦↘↗🖋❑🖂⌘ •• ⓾🖋♦📻➔🕓♦③ ﴾ « سورة الزخرف: من الآية: « 68 »». التيسير: 70-71.

علماً أنَّ الشاهدَ وردَ في القرآنِ الكريم المطبوع والذي بين أيدينا في المشرقِ العربي بروايةِ حفص عن عاصم « رحمهما الله تعالى »: « ﴿ ✓☐↗▤↘⓿■🖬♦↘↗🖋❑🖂⌘ •• ⓾🖋♦📻➔🕓♦③ ﴾ « سورة الزخرف: من الآية: « 68 »».

علماً أنَّ الرسم لا يُنشئ القراءة ولكنّهُ يحكمُ عليها.

الثانية: إبدالها تاء مفتوحةً، وبها قرأ ابن عامر* « رحمه الله تعالى ».

* قال الداني « رحمه الله تعالى »: « قرأ ابن عامر: ﴿ ✓☐↗▤↘⓿■🖬♦↘↗🖋❑🖂⌘ •• ⓾🖋♦📻➔🕓♦③ ﴾ « سورة يوسف، من الآية: « 4 »»، بفتحِ التاء حيث وقع، والباقون بكسرِها: ﴿ ✓☐↗▤↘⓿■🖬♦↘↗🖋❑🖂⌘ •• ⓾🖋♦📻➔🕓♦③ ﴾ « سورة يوسف، من الآية: « 4 »». التيسير: 127.

الثالثة: « يا أبَتَا »، بالتاءِ والألفِ، وبها قُرِيء شاذاً.

الرابعة: « يا أبَتِي »، بالتاءِ والياءِ.

قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « وهاتان اللّغتان قبيحتان، والأخيرة أَقْبَحُ من التي قبلها، وينبغي أن لا تجوز إلّا في ضرورة الشعر ». شرح قطر الندى: 206 ـ 207.

ولقبح اللّغتين الأخيرتين ، كما نعتهما ابن هشام « رحمه الله تعالى »، لم يُوردهما الشيخ الدبان « رحمه الله تعالى » في كتابِهِ. ولم يُورد اللّغة الثانية، لقلّةِ من قرأ بها من القُراءِ، فلم يقرأ بها من بين السبعة سوى ابن عامر « رحمهم الله تعالى »، كما بيّنا من كلامِ الداني « رحمه الله تعالى » سابقاً. وينظر: التيسير: 127.

وأمّا اللّغة الأوّلى التي ذكرها الشيخ الدبّان « رحمه الله تعالى »، فهي على الأكثرِ في الاستعمالِ. ينظر: أوضح المسالك: 212 ـ 213.

ولهذا اقتصر الشيخ الدبّان « رحمه الله تعالى »، على ما استفاض وكثر واستخدم بأتساعٍ واشتهر، إتباعاً لمنهجِهِ الذي اختطه لنفسِهِ في هذا الكتاب.

(43) ينظر: شرح قطر الندى: 206.

(44) ينظر: شرح قطر الندى: 206؛ أوضح المسالك: 212.

(45) ينظر: أوضح المسالك: 213.

(46) سورة الصافات، من الآية: « 102 ».

(47) ينظر: شرح قطر الندى: 207؛ شرح ابن عقيل، 2: 275؛ الكتاب، 2: 213.

(48) ينظر: شرح قطر الندى: 207؛ الكتاب، 2: 213.

(49) قال سيبويه « رحمه الله تعالى »: « وتثبت فيهِ الياء، لأنَّه غير منادى، وإنّما هو بمنزلةِ المجرور في غيرِ النداء ». الكتاب، 2: 213.

(50) وقد وردَ السماع بذلك، بما أنشده سيبويه « رحمه الله تعالى » من قول أبي زبيدٍ الطائيّ:

يا ابنَ أُمّي ويا شُقَيّق نَفْسِي أنت خَلَّيْتَنِي لدهرٍ شديدِ

ينظر: الكتاب، 2: 213.

والشاهد فيه:

إثبات الياء في: « أُمِي » لأنّها غير منـاداة، فجرت في إثباتِ الياء مجرى المُضاف إليهِ في قولك: « يا ابن زيدٍ »، في إثبات التنوين.

وقد استشهد بهِ ابن هشام « رحمه الله تعالى » في "شرح قطر الندى"، برقم: « 85 »: 207.

(51) ينظر: شرح قطر الندى: 207؛ شرح ابن عقيل، 2: 275؛ الكتاب، 2: 214.

(52) ينظر: شرح قطر الندى: 207؛ شرح ابن عقيل، 2: 275؛ الكتاب، 2: 214.

(53) قال سيبويه « رحمه الله تعالى »: « وقالوا: « يا ابنَ أُمَّ، ويا ابنَ عَمَّ »، فجعلوا ذلك بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ، لأنَّ هذا أكثر في كلامهم من: « يا ابنَ أبي، ويا غُلامَ غُلامي ». وقد قالوا أيضاً: « يا ابنَ أُمّ، ويا ابنَ عَمّ »، كأنَّهم جعلوا الأوّل والآخر اسماً، ثمّ أضافوا إلى الياء، كقولك: « يا أَحَدَ عَشَرَ أَقبلوا ». وإن شِئتَ قُلتَ: حذفوا الياء لكثرةِ هذا في كلامِهم، وعلى هذا قال أبو النجم: يا ابْنَةَ عَمَّا لا تلومي واهْجَعي* ». ينظر: الكتاب ، : .

* استشهدَ بهِ على إبدالِ الياء ألفاً كراهةً لاجتماعِ الكسرة والياء. واستشهدَ بهِ ابن هشام « رحمه الله تعالى » في اللّغة الرابعة، وهي: قلب الياء ألفاً. شرح قطر الندى: رقم الشاهد: « 86 »: 208.

وقال « رحمه الله تعالى »: أنَّ لغة إثباتِ الياء، ولغة قلب الياء ألفاً هما لغتان قليلتان في الاستعمالِ. ينظر: شرح قطر الندى: 208.

(54) سورة الأعراف، من الآية: « 150 ».

(55) سورة طه، من الآية: « 94 ».

علماً أنَّ الشاهدَ القرآني قد وردَ في المصاحفِ المطبوعة والتي بين أيدينا في المشرقِ العربي بروايةِ حفصٍ عن عاصم « رحمهما الله تعالى »: « ﴿ ﴾ ».

⬧⧫⬧⧫◆✧⧫◆⧫⬧ ◆◆ ☐⧫→◆⧫⬧⧫◆③ ﴿ ⬧⧫◆⧫⬧⧫◆⬧ ﴾ ((ســــورة الأعراف، من الآية: ((150)))).

(56) قال الداني ((رحمه الله تعالى)): ((قرأ ابن عامر، وأبو بكر، وحمزة، والكسائي: ﴿ ⬧◆⧫ ◆×⬧⧫ ☐⧫⬆ ﴾ ((سورة الأعراف، من الآية: ((150))))؛ وفي سورةِ طه: ﴿ ⬧◆⧫ ◆×⬧⧫ ⬆⧫ ﴾ ((سورة طه، من الآية: ((94)))) بكسرِ الميم، والباقون بفتحِها: ﴿ ⬧◆⧫ ③◆⧫⬧⧫◆→⧫☐ ﴾ ((سورة طه، من الآية: ((94)))). ينظر: التيسير: 113.

ويبدو أنَّ قصدَ ابن هشام والشيخ الدبّان ((رحمهما الله تعالى)) ـ متابعاً لهُ ـ من قولِهما: ((وقد قرأَ السبعةُ بهما ـ أي: بفتح الميم وكسرها ـ))، على ما بيَّنا في قول الداني ((رحمه الله تعالى)) في "التيسير": 113، أعلاه. أنَّ القراءات موزعة بينهم على المواضعِ، لا أنَّ القراءَ السبعة ((رحمهم الله تعالى)) قد قرءوا جميعاً في الموضع الأوّل: ((سورة الأعراف، من الآية: ((150)))) بالفتحِ، ولا أنَّهم ((رحمهم الله تعالى)) قد قرءوا جميعاً في الموضع الثاني: ((سورة طه، من الآية: ((94)))) بالكسرِ.

(57) ينظر: شرح قطر الندى: 209؛ أوضح المسالك: 212.

(58) ينظر: شرح قطر الندى: 209؛ أوضح المسالك: 212؛ الكتاب، 2: 183.

(59) ينظر: شرح قطر الندى: 209؛ أوضح المسالك: 212؛ الكتاب، 2: 183.

(60) ينظر: شرح قطر الندى: 209؛ الكتاب، 2: 184 ـ 187.

(61) وهذهِ أمثلة المفرد ((غير المضاف، أو الشبيه بالمضافِ)). ينظر: شرح قطر الندى: 209، 211؛ أوضح المسالك: 212.

قال ابن هشام ((رحمه الله تعالى)): ((أنَّ المُنادى إذا كان مبنيّاً، وكان تابعه نعتاً، أو توكيداً، أو بياناً، أو نسقاً بالألفِ واللّام ـ وكان مع ذلك مفرداً، أو مضافاً وفيهِ الألف واللّام ـ جازَ فيهِ الرفع على لفظِ المنادى، والنصب على محلِّهِ)). شرح قطر الندى: 209. وينظر: أوضح المسالك: 212.

(62) ينظر: شرح قطر الندى: 211؛ أوضح المسالك: 212.

(63) ينظر: شرح قطر الندى: 211؛ أوضح المسالك: 212.

(64) قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « فإن كان التابعُ من هذهِ الأشياء مضافاً، وليس فيهِ الألف واللّام؛ تعيّن نصبه على المحلِ، كقولك: « يا زَيْدُ صاحِبَ عَمْرو »، و« يا زَيْدَ أبا عَبْدِ اللهِ »، و« يا تميم كلَّكم »، أو« كُلَّهُمْ »، و« يا زَيْدُ وأبا عبدِ اللهِ »، قال الله تعالى: ﴿ [illegible] ﴾ « سورة الزمر، من الآية: « 46 » ». شرح قطر الندى: 212. وينظر: أوضح المسالك: 211.

(65) قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « وذلك لأنَّ البدل في نيّةِ تكرارِ العامل ». أوضح المسالك: 212.

(66) قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « وذلك لأنَّ ......، والعاطف كالنائب عن العاملِ ». ينظر: أوضح المسالك: 212 « بتصرف ».

(67) ينظر: شرح قطر الندى: 212؛ أوضح المسالك: 212.

(68) ينظر: أوضح المسالك: 212.

(69) وهذا مثالاً لقولك في البدل، فتضُم « كرزُ » بغيرِ تنوينٍ، كما تقولُ: « يا كُرْزُ ». ينظر: شرح قطر الندى: 212.

(70) وهذا مثالاً لقولك في عطفِ النسق، فتضُم « خالدُ ». ينظر: شرح قطر الندى: 212.

(71) وهذا مثالاً لقولك في البدل، فتنصب « أبَا ». ينظر: شرح قطر الندى: 212.

(72) وهذا مثالاً لقولك في عطف النسق، فتنصب « أبَا ». ينظر: شرح قطر الندى: 212.

(73) قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « وهكذا . أيضاً . حكم البدل والنسق لو كان المنادى معرباً ». شرح قطر الندى: 212.

[74] ينظر: شرح قطر الندى: 212؛ أوضح المسالك: 211.

[75] قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « ما يجب رفعه مراعاةً للفظِ المنادى، وهو نعت: « أيّ، وأيّه، ... »، نحو: « ﴿ ☐↓﴾ » سورة البقرة، من الآية: « 21 » »، « ﴿ ☐←﴾ » سورة الفجر، من الآية: « 27 » « ... ». ينظر: أوضح المسالك: 211 « بتصرف ».

[76] قال ابن عقيل « رحمه الله تعالى » في إعرابِ قولك: « يا أَيُّها الرجلُ »، بقولِهِ: « فـ « أَيُّ »: منادى مفرد مبني على الضمِ، و« ها »: زائدة. و« الرَّجُل »: صفة لأيٍّ، ويجبُ رفعه عند الجمهورِ، لأنَّهُ هو المقصود بالنداءِ؛ وأجازَ المازنيُّ نَصْبَهُ قياساً على جوازِ نصب: « الظَّريفُ » في قولك: « يَا زَيْدُ الظَّرِيفُ » بالرفعِ والنصبِ ». شرح ابن عقيل، 2: 269.

فائدة:

قال ابن عقيل « رحمه الله تعالى »: « ولا توصَفُ « أيّ » إلّا باسمِ جنسٍ مُحَلّى بـ « أل »، كـ « الرجل »؛ أو باسم إشارة، نحو: « يَا أَيُّهذَا أَقْبِلْ »؛ أو بموصولٍ مُحَلّى بـ « أل »، [نحو]: « يَا أَيُّها الذي فَعَلَ فِعْلَ كذا » ». شرح ابن عقيل، 2: 269.

[77] حرف « الواو » ساقطة من الأصل، و« ب ».

[78] وهو إشارة إلى قولِ عبد الله بن رواحة « رضي الله عنه »:

والبيت:

يَا زَيْدُ زَيْدَ اليَعْمَلاتِ الذُّبَّلِ تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَليكَ فَانْزِلِ

استشهدَ بهِ ابن هشام « رحمه الله تعالى » في كتابِ "شرح قطر الندى": 213؛ واستشهدَ بهِ ابن عقيل « رحمه الله تعالى » في "شرح ابن عقيل"، برقم: « 312 »؛ واستشهدَ بهِ سيبويه « رحمه الله تعالى » في "الكتاب": 205 ـ 206، ونسبه إلى بعضِ ولد جرير، والصواب أنَّه لعبد الله بن رواحة « رضي الله عنه »؛ واستشهدَ بهِ ابن الحاجب « رحمه الله تعالى » في "شرح الوافية": 196.

والشاهد فيه:

فقد تكرر لفظ المُنادى، وأُضيف ثاني اللَّفظين، واللّفظ الأوّل يجوز فيهِ الضم على أنّهُ منادى مفرد، والنصب على أنَّه منادى مضاف، ولا يجوز في الثاني إلّا النصب.

(79) جاء في هامش الأصل و« ب » بإحالةٍ: « اليعملة: الناقة القوية على الحملِ والركوبِ ». ينظر: لسان العرب، 11: 477.

(80) ينظر: شرح قطر الندى: 213؛ البهجة المرضية: 141.

(81) ولا يجوز في الثاني إلّا النصب. ينظر: شرح الوافية: 197؛ شرح ابن عقيل، 2: 272؛ البهجة المرضية: 141.

(82) ينظر: شرح قطر الندى: 213؛ شرح الوافية: 197؛ شرح ابن عقيل، 2: 273.

(83) ينظر: شرح قطر الندى: 213؛ شرح الوافية: 197؛ شرح ابن عقيل، 2: 273.

(84) ينظر: شرح قطر الندى: 213؛ شرح الوافية: 197؛ شرح ابن عقيل، 2: 273.

(85) قال السيرافي « رحمه الله تعالى »: « مذهبُ سيبويه أنَّ قولك: « يَا زيد زيدَ عمرو ». « زيد » الأوّل هو المُضاف إلى عمرو، والثاني هو توكيدٌ للأوّل وتكريرٌ له، ولا تأثير له في المُضاف إليهِ. ومذهبُ أبي العباس ـ أراد: المُبرِد ـ: أنَّ الأوّل مضاف إلى اسمٍ محذوفٍ وأنَّ الثاني مضاف إلى الاسمِ الظاهر المذكور، وتقديره: « يا زيد عمرو زيد عمرو »، وحذف « عمرو » الأوّل [لاكتفائهِ] بالثاني ». قال السيرافي « رحمه الله تعالى »: « وعندي وجهٌ ثالثٌ لم أعلم أحداً ذكره، وهو قوي في نفسي، وذلك أن تجعل أصله: « يا زيد زيد عمرو »، فيكون « زيد عمرو » الثاني نعتاً للأوّلِ، مثل قولنا: « يا زيد بن عمرو »، ثمَّ تتبع حركة الأوّل المبني حركة الثاني المُعرب ». هامش رقم: « 2 » من كتاب سيبويه: 206.

وقال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « وكلٌّ من القولين فيهِ تخريجٌ على وجهٍ ضعيفٍ: أمّا قول سيبويه ففيهِ الفصلُ بين المتضايفين، وهما كالكلمةِ الواحدةِ؛ وأمّا قول المبرد ففيهِ الحذف من الأوّلِ لدلالةِ الثاني عليهِ، وهو قليلٌ، والكثيرُ عكسه ». شرح قطر الندى: 213.

(86) الترخيم في اللّغة: ترقيق الصوت، ومنه قوله:

لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الحريرِ ، ومَنطِقٌ رَخيمُ الحَواشِي : لا هُرَاءٌ ، وَلَا نَزْرُ

أي: رقيق الحواشي. ينظر: شرح ابن عقيل، 2: 287. وينظر: لسان العرب، 12: 234.

(87) قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « وهي تسمية قديمة، وروي أنَّه قيل لابن عباس: إنَّ ابن مسعود قرأ: ﴿ ❐◆☼♦⑩🖂☺🕓♦③ ☎✂🖊❐🖂⑩🖂☺🕓♦③ ﴾* » سورة الزخرف، من الآية: « 77 »، فقال: ما كان أشغلَ أهلَ النَّارِ عن الترخيم! ذكره الزمخشري وغيره ». شرح قطر الندى: 213.

* علماً أن الشاهدَ القرآني وردَ في المصاحف المطبوعة والتي بين أيدينا في المشرق العربي وبروايةِ حفصٍ عن عاصم « رحمهما الله تعالى »: « ﴿ ❐◆☼♦⑩🖂☺🕓♦③ ☎✂🖊❐🖂⑩🖂☺🕓♦③ ➔📻📴💾🕓🖂☺🕓♦③ ﴾ » سورة الزخرف، من الآية: « 77 ».

وقال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « وعن بعضهم أنَّ الذي حَسَّنَ الترخيم هنا أنَّ فيهِ الإشارة إلى أنَّهم يتقطعون بعض الاسم؛ لضعفهم عن إتمامهِ ». شرح قطر الندى: 214.

وقال سيبويه « رحمه الله تعالى »: « والترخيمُ حذف أواخر الأسماء المفردة تخفيفاً ». الكتاب، 2: 239.

(88) ينظر: أوضح المسالك: 217 ـ 218.

(89) ينظر: شرح قطر الندى: 213؛ أوضح المسالك: 217؛ البهجة المرضية: 144؛ شرح ابن عقيل، 2: 288؛ الكتاب، 2: 239.

(90) قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « ثمّ إن كان مختوماً بـ « التاء » لم يُشترط فيهِ علمية ولا زيادة على الثلاثةِ ». شرح قطر الندى: 214.

وقال السيوطي « رحمه الله تعالى »: « « احذف آخر المنادى، كـ « يَا سُعا » فيمن دعا سعاداً، وجوزنه مطلقاً في كلِّ ما أُنِثَ بـ « الهاء » »، علماً كان أم لا، زائداً على ثلاثةٍ أم لا ». البهجة المرضية: 144. وينظر: شرح الوافية: 199؛ شرح ابن عقيل، 2: 288 ـ 289.

(91) جاء في هامش الأصل و« ب » بإحالةٍ: « الثبة: الجماعة ». ينظر: لسان العرب، 1: 244؛ شرح قطر الندى: 214.

(92) ينظر: شرح قطر الندى: 213 ـ 214؛ شرح ابن عقيل، 2: 288 ـ 289؛ البهجة المرضية: 144؛ الكتاب، 2: 241.

(93) ينظر: شرح قطر الندى: 214؛ شرح ابن عقيل، 2: 289.

(94) ينظر: شرح قطر الندى: 214؛ شرح ابن عقيل، 2: 289.

(95) ينظر: شرح قطر الندى: 214.

(96) ينظر: شرح قطر الندى: 214؛ شرح ابن عقيل، 2: 289.

(97) ينظر: شرح قطر الندى: 214.

(98) مقصوداً بهِ مُعَيَّنٌ. ينظر: شرح قطر الندى: 214.

(99) ينظر: شرح قطر الندى: 214.

(100) ينظر: شرح قطر الندى: 214.

(101) ينظر: شرح قطر الندى: 214؛ شرح ابن عقيل، 2: 289.

(102) وهو الغالب. ينظر: شرح قطر الندى: 215.

(103) ينظر: شرح قطر الندى: 215.

(104) ينظر: شرح قطر الندى: 215؛ شرح ابن عقيل، 2: 290.

(105) ينظر: شرح قطر الندى: 215؛ شرح ابن عقيل، 2: 290.

(106) ينظر: شرح قطر الندى: 215؛ شرح ابن عقيل، 2: 290.

(107) ينظر: شرح قطر الندى: 215؛ شرح ابن عقيل، 2: 290.

(108) علماً. ينظر: شرح قطر الندى: 215.

(109) ينظر: شرح قطر الندى: 215؛ شرح ابن عقيل، 2: 290.

(110) علماً. ينظر: شرح قطر الندى: 216.

(111) جاء في هامش الأصل و« ب » بإحالةٍ: « ألف « مختار » منقلبة عن أصل وهو الياء، فإنَّ الأصل: « مختيِر » بكسرِ الياء إذا كان اسم فاعل؛ و« مختيَر » بفتحِ الياء إذا كان اسم مفعول. فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وهذهِ قاعدةٌ صرفيةٌ ».

قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « ويجب الاقتصار على حذفِ الحرف الأخير في نحو: « مُختارٍ » عَلَماً؛ لأنَّ المُعتلَّ أصليٌّ؛ لأنَّ الأصل: « مُخْتَيَرٌ »، أو« مُخْتَيِرٌ »؛ فأُبدلت الياء ألفاً ». شرح قطر الندى: 216 ـ 217. وينظر: شذى العرف في فن الصرف: 162.

(112) ينظر: شرح قطر الندى: 216 ـ 217؛ شرح ابن عقيل، 2: 290 ـ 291.

(113) جاء في هامشِ الأصل و« ب » بإحالةٍ: « يوصف بهِ الدرع، فيقال: « درعُ دلامص، ودلاص » ». ينظر: شرح قطر الندى: 217.

(114) ينظر: شرح قطر الندى: 217.

(115) لأنَّ الميم وإنْ كانت زائدة بدليل قولهم: « دِرْعٌ دُلَامِصٌ »، و« دِرْعٌ دِلَاصٌ »، ولكنها حَرْفٌ صحيحٌ، لا مُعْتَلٌّ. ينظر: شرح قطر الندى: 217؛ شرح ابن عقيل، 2: 290 ـ 291.

(116) جاء في هامشِ الأصل و« ب » بإحالةٍ: « اسم مفعول من: التنوير ».

(117) ينظر: شرح قطر الندى: 218؛ شرح ابن عقيل، 2: 290 ـ 291.

[118] ينظر: شرح قطر الندى: 217؛ شرح ابن عقيل، 2: 290 ـ 291.

[119] ينظر: شرح قطر الندى: 217؛ شرح ابن عقيل، 2: 290، 291؛ البهجة المرضية: 144؛ الكتاب، 2: 267 ـ 268.

[120] ينظر: شرح قطر الندى: 217؛ شرح ابن عقيل، 2: 290، 291؛ البهجة المرضية: 144؛ الكتاب، 2: 267 ـ 268.

[121] قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « فتجعل الباقي اسماً برأسِهِ فتضمه ». شرح قطر الندى: 214. وينظر: شرح ابن عقيل، 2: 293.

[122] ينظر: شرح قطر الندى: 214؛ شرح ابن عقيل، 2: 293؛ الكتاب، 2: 245 ـ 251.

[123] قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « ويجوز أن لا تقطع النظر عنه، بل تجعلهُ مُقدَّراً، فيبقى « ما كان » على ما كان عليهِ ». شرح قطر الندى: 214. وينظر: شرح ابن عقيل، 2: 293.

[124] ينظر: شرح قطر الندى: 214؛ شرح ابن عقيل، 2: 293؛ الكتاب، 2: 250 ـ 251.

فائدة:

قال ابن عقيل « رحمه الله تعالى »: « إذا رُخِّمَ ما فيهِ « تاء التأنيث » ـ للفرقِ بين المذكر والمؤنث، كـ « مُسْلِمَة » ـ وَجَبَ ترخِيمُهُ على لغةِ مَنْ ينتظر الحرف؛ فتقول: « يَا مُسْلِمَ » بفتحِ الميم، ولا يجوز ترخيمهُ على لغةِ من لا ينتظر الحرف؛ فلا تقول: « يَا مُسْلِمُ » ـ بضمِ الميم ـ لئلا يلتبس بنداءِ المذكرِ.

وأمّا ما كانت فيهِ « التاء » لا للفرق، فيرخم على اللّغتين؛ فتقول في: « مَسْلَمَة » علماً: « يَا مَسْلَمُ » بفتحِ الميم وضمها ». شرح ابن عقيل، 2: 294. وينظر: البهجة المرضية: 145.

[125] ينظر: شرح قطر الندى: 218.

[126] ينظر: شرح قطر الندى: 218؛ البهجة المرضية: 142.

(127) جاء في هامش الأصل و« ب » بإحالةٍ: « حروف النداء كثيرة منها: « يا، والهمزة، وأيا، وهيا، ووا » ».

قال ابن عقيل « رحمه الله تعالى »: « لا يخلوا المُنادى من أن يكون مندوباً، أو غيره، فإن كان غير مندوب: فإمّا أن يكون بعيداً، أو في حكم البعيد .كالنائم، والساهي .، أو قريباً؛ فإن كان بعيداً أو في حكمهِ فله من حروفِ النداءِ: « يَا، وأَيْ، وآ، وهَيَا »، وإن كان قريباً فله: « الهمزة »، نحو: « أَزَيْدُ أَقْبِلْ »، وإن كان مندوباً .وهو المُتَفَجَّعُ عليهِ، أو المُتَوَجَّعُ منه .فله: « وَا »، نحو: « وَازَيْدَاهْ »، وَ« وَاظَهْرَاهْ »، و« يَا » أيضاً، عند عدم إلتباسهِ بغيرِ المندوبِ، فإن التبس تعينت: « وَا » وامتنعت: « يَا » ». شرح ابن عقيل، 2: 255 . 256.

(128) ينظر: شرح قطر الندى: 218؛ أوضح المسالك: 215.

(129) في الغالب. ينظر: شرح قطر الندى: 218؛ أوضح المسالك: 215؛ شرح ابن عقيل، 2: 280؛ البهجة المرضية: 142؛ المصباح في علم النحو: 88 .

(130) قال ابن عقيل « رحمه الله تعالى »: « وإنّما فتحت مع المُستغاث لأنَّ المُنادى واقع موقع المُضمر، واللّام تُفْتَحُ مع المُضمرِ، نحو: « لَكَ، وَلَهُ » ». شرح ابن عقيل، 2: 280.

وقال المطرزي « رحمه الله تعالى »: « وإنّما فُتحت اللّام فرقاً بين المَدْعُوّ والمدْعُوّ ». المصباح في علم النحو: 88 . 89.

وقال ابن الحاجب « رحمه الله تعالى »: « إن جئت بلامِ الاستغاثةِ في المُنادى، فاخفضهُ بها؛ لأنَّ حرف الجر لا يلغى معه، لأنَّه يبطل شبه المضمر من حيث كان حرف الجر لا يدخل على المُضمرِ المنصوبِ، وإذا بطل البناء، وجب الخفض بحرفِ الجرِ ». شرح الوافية: 191.

(131) المراد: والغالبُ ذكرُ المُستغاثَ لأجلهِ أَوْلَهُ بعدهُ مجروراً بلامٍ مكسورةٍ دائماً على الأصلِ، ليناسب لفظها عملها، وهي حرف تعليل. ينظر: شرح قطر الندى: 218؛ أوضح المسالك: 215؛ شرح ابن عقيل، 2: 280 . 281؛ البهجة المرضية: 142.

(132) وهي متعلقة بفعلٍ محذوفٍ، تقديره: « أدعوك لكذا ». كما قال الشيخ الدبَّان « رحمه الله تعالى » في متن كتابهِ أعلاه. ينظر: شرح قطر الندى: 218.

(133) ينظر: شرح قطر الندى: 220؛ أوضح المسالك: 215؛ شرح ابن عقيل، 2: 281؛ البهجة المرضية: 142.

(134) قال ابن الحاجب « رحمه الله تعالى »: « إن جئت بالألفِ آخره فافتحه، لأنَّ الألف لا يكون ما قبلها إلّا مفتوحاً ». شرح الوافية: 191.

(135) ينظر: شرح قطر الندى: 221.

(136) ينظر: شرح قطر الندى: 221.

(137) بضمِ زيدٍ. ينظر: شرح قطر الندى: 221.

(138) بنصبِ عبد الله. ينظر: شرح قطر الندى: 221.

(139) ينظر: شرح قطر الندى: 218؛ شرح ابن عقيل، 2: 280 ـ 281.

(140) ينظر: شرح قطر الندى: 219؛ أوضح المسالك: 215؛ شرح ابن عقيل، 2: 280 ـ 281.

فائدة:

قال ابن عقيل « رحمه الله تعالى »: ومثل المُستغاثِ المُتَعَجَّبُ منه، نحو: « يَا لَلدَّاهِيَة »، و« يَا لَلْعَجَب »، فيجر بلامٍ مفتوحةٍ كما يجر المُستغاث، وتُعَاقِبُ اللّام في الاسمِ المُتعجَّبِ منه ألِفٌ؛ فتقول: « يَا عَجَبَاً لَزَيدٍ ». وهذا ما يُسمى بالنداءِ التعجبي. ينظر: شرح ابن عقيل، 2: 281.

(141) ينظر: شرح قطر الندى: 222؛ أوضح المسالك: 216؛ شرح ابن عقيل، 2: 282؛ الكتاب، 2: 220.

(142) والمختصَّةُ بهِ. ينظر: شرح قطر الندى: 224؛ الكتاب، 2: 220.

(143) ينظر: شرح قطر الندى: 224؛ الكتاب، 2: 220.

(144) ينظر: شرح قطر الندى: 224؛ شرح الوافية: 201.

(145) عندما يكون مفرداً. ينظر: شرح قطر الندى: 224؛ أوضح المسالك: 216؛ البهجة المرضية: 143.

(146) عندما يكون مضافاً. ينظر: شرح قطر الندى: 224؛ أوضح المسالك: 216؛ البهجة المرضية: 143.

(147) ينظر: شرح قطر الندى: 224؛ أوضح المسالك: 216؛ البهجة المرضية: 143؛ شرح الوافية: 201؛ الكتاب، 2: 220.

(148) قال ابن عقيل « رحمه الله تعالى »: « يَلْحَقَ آخِرَ المُنادى المندوب ألفٌ، نحو: « وَازَيْدَا لا تَبْعدْ »، ويحذف ما قبلها إن كان ألفاً، كقولك: « وَامُوسَاه » فحذف ألف « مُوسى » وأُتي بالألفِ للدلالةِ على الندبة، أو كان تنويناً ـ يحذف كذلك ـ في آخر صلةٍ أو غيرها، نحو: « وَامَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَمَاه »، نحو: « يَا غلام زيداه » ». شرح ابن عقيل، 2: 283. وينظر: البهجة المرضية: 143.

وقال ابن عقيل « رحمه الله تعالى »: « إذا كان آخِرُ ما تلحقه ألفُ الندبة فتحةً لحقته ألف الندبة من غيرِ تغيير لها، فتقول: « وَاغلامَ أحْمَدَاه » وإن كان غير ذلك وَجَبَ فتحهُ، إلّا إن أوْقَعَ في لَبْس؛ فمثالُ ما لا يوقع في لبسٍ قولكَ في: « غلام زيد »: « وَاغلام زيداه »، وفي: « زيد »: « وَازَيْدَاه »، ومثالُ ما يُوْقِعُ فتحُه في لبس: « واغلامَهُوه، واغُلَامَكِيهْ »، وأصله: « وَاغُلامكِ » بكسرِ الكاف، « وَاغلامَهُ » بضمِ الهاء، فيجب قلبُ ألفِ الندبةِ: بعد الكسرةِ ياء، وبعد الضمة واواً، لأنَّك لو لم تفعل ذلك وحذَفْتَ الضمة والكسرة وفتحتَ وأتيتَ بألف الندبة، فقلت: « وَاغلامَكاه، وَاغلامَهَاه » لالْتَبَسَ المندوبُ المضافُ إلى ضمير المخاطبة بالمندوب المضاف إلى ضميرِ المخاطبِ، والتبس المندوبُ المضافُ إلى ضميرِ الغائب بالمندوبِ المضافِ إلى ضميرِ الغائبةِ، وإلى هذا أشار بقولِهِ ـ أراد: ابن مالك « رحمه الله تعالى » ـ: « والشكل حتماً... إلى آخرِهِ »، أي: إذا شُكِلَ آخر المندوب بـ « فتحٍ، أو ضمٍ، أو كسرٍ »، فأوْله مُجَانِساً له من واو أو ياء إن كان الفتح مُقعاً في لَبْسٍ، نحو «

وَاغلامَهُوه، وَغلامَكيه »، وإن لم يكنْ الفتح مُوقِعاً في لبسٍ فافتح آخره، وأوّلهُ ألفَ الندبة، نحو: « وَازيداه، و وَاغلام زيداه » ». شرح ابن عقيل، 2: 284. وينظر: البهجة المرضية: 143.

(149) وحكمُ إلحاقها: الجواز. ينظر: شرح قطر الندى: 224؛ شرح الوافية: 201؛ شرح ابن عقيل، 2: 285؛ أوضح المسالك: 216.

(150) قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « فإن وصَلْتَ حذفتها . أراد: هاء السكت .، إلّا في الضرورة فيجوز إثباتها كما تقدّم في بيت المتنبي* ». شرح قطر الندى: 224.

* والبيت:

وَاحَرَّ قَلْبَاهُ مِمَّنْ قَلْبُهُ شَبِمُ وَمَنْ بجسمِي وحالي عندهُ سَقَمُ

أستشهدَ بهِ ابن هشام « رحمه الله تعالى » في "شرح قطر الندى": برقم: « 99 »: 223.

وقال الأُستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد « رحمه الله تعالى » في هامشِ تخريج وإعراب البيت الشعري للمتنبي، في كتابهِ "سبيل الهدى، بتحقيق شرح قطر الندى": 223، ما يلي: « هذا البيت مطلع قصيدة لأبي الطيب أحمد بن الحسين المشهور بالمتنبي، وهو من شعراءِ الدولة العباسية؛ فقد توفي في سنة « 354 الهجرية »، وهو ممّن لا يُحتجُ بشعرِهم على قواعدِ العربية ولا على بيان معاني مفرداتها. والمؤلِّف . أراد: ابن هشام « رحمه الله تعالى » مؤلِّف كتاب "شرح قطر الندى" . إنْ كان يقصد الاحتجاج بهِ فهو مُخالِفٌ لِما يكاد يُجمع عليهِ الثقاتُ من علماءِ العربية، وإن كان يقصد التمثيل بهِ فلا بأس ».

ونحن نقول بما قاله الأُستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد « رحمه الله تعالى ». ولاكِنّا نرى أنّ ابن هشام « رحمه الله تعالى » إنّما يُريد التمثيل وليس مرادهُ الاحتجاج، فعبارتهُ في أكبرِ دلالاتها وأوضحها تفيد إرادة التمثيل، حيث قال: « كما تقدّم في بيتِ المتنبي »، ولا نضنّهُ خارجاً أو مُخالِفاً لِما يكادُ يُجمِعُ عليهِ الثقات.

واستشهدَ ابن عقيل « رحمه الله تعالى » ببيتِ شعرٍ وهو ممّا لا ينسب لقائلٍ معينٍ:

والبيت:

ألا يَا عَمْرُو عَمْراهُ وَعَمْرُو بن الزُّبَيْرَاهُ

ينظر: شرح ابن عقيل، 2: 285.

ومثله قول مجنون ليلى:

فَقُلْتُ : أَيَا رَبَّاهُ ، أَوَّلُ سَوْلَتِي لِنَفْسِيَ لَيْلى ، ثمَّ أَنْتَ حَسِيبُهَا

(151) ينظر: شرح ابن عقيل، 2: 285؛ أوضح المسالك: 216.

(152) قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « هاء السكت: وهي اللّاحقة لبيان حركةٍ أو حرفٍ، نحو: ﴿ ﴾ « سورة القارعة، من الآية « 10 » »، ونحو: « هاهُناه، ووَازيدَاه »، وأصلها أن يوقف عليها، وربما وصلت بنية الوقف ». مغني اللّبيب: 455.

(153) ينظر: شرح قطر الندى: 224.

(154) ينظر: شرح قطر الندى: 224.

فوائد:

1. قال ابن عقيل « رحمه الله تعالى »: « ولا يُنْدَبُ إلّا المعرفةَ، فلا تُندبُ النكرةُ؛ فلا يُقالُ: « وَارَجُلَاهْ »، ولا المُبهم: كاسم الإشارة، نحو: « وَاهذاهْ »، ولا الموصول، إلّا أنْ كان خالياً من « أل » واشتهر بالصلةِ، كقولهم: « وَامَنْ حَفَرَ بئر زَمْزَمَاهْ » ». شرح ابن عقيل، 2: 282.

2. قال ابن عقيل « رحمه الله تعالى »: «... إذا نُدِبَ المُضافُ إلى ياء المُتكلِّم على لغةِ مَنْ سَكَّنَ الياء قيل فيهِ: « وَاعَبْدِيَا » بفتحِ الياء، وإلحاق ألف الندبة، أو « يَاعَبْدَا »، بحذفِ الياء، وإلحاق ألف الندبة.

وإذا نُدِبَ على لغةِ من يَحْذِف الياء أو يستغني بالكسرةِ، أو يقلب الياء ألفاً والكسرة فتحةً ويحذف الألف ويستغني بالفتحةِ، أو يقلبها ألفاً ويبقيها، مثل: « وَاعَبْدَا » ليس إلّا.وإذا نُدِبَ على لغةِ من يفتح الياء، يقال: « وَاعَبْدِيَا » ليس إلّا.

فالحاصل: أنَّه إنّما يجوز الوجهان ـ أعني: « وَاعَبْدِيَا »، و« وَاعَبْدَا » ـ على لغةِ مَنْ سَكَّنَ الياء فقط، كما ذَكَرَ المصنف ـ أراد: ابن مالك ـ ». شرح ابن عقيل، 2: 286.

(155) ينظر: شرح قطر الندى: 234؛ شرح شذور الذهب: 231؛ شرح الوافية: 218؛ شرح ابن عقيل، 1: 625؛ المصباح في علم النحو: 69.

(156) جاء في هامشِ الأصل و« ب » بإحالةٍ: « الحال تُذَكَّر وتؤنث، تقول: « هذا حالٌ »، و« هذهِ حالٌ » ».

قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « وهو يُذَكّرُ ويُؤنثُ ـ أراد: الحال ـ، وهو الأفصحُ، يقال: « حالٌ حَسَنٌ »، و« حالٌ حسنةٌ »، وقد يؤنث لفظها فيقال: « حالة... » ». ينظر: شرح شذور الذهب: 231 ـ 232 « بتصرف ».

(157) وقولُ الشيخ الدمّان « رحمه الله تعالى »: « يبين هيئة صاحبهِ » مُخرجٌ لأمرين، كما قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « أحدهما: نعت الفضلة، من نحو: « رأيتُ رَجُلاً طَوِيلاً »، و« مررتُ برَجُلٍ طَوِيلٍ » فإنَّهُ وإن كان وصفاً فضلةً لكنَّهُ لم يُسَقْ لبيانِ الهيئةِ، وإنّما سِيقَ لتقييدِ الموصوف، وجاءَ بيانُ الهيئة ضِمْناً؛ والثاني: بعض أمثلة التمييز، نحو: « لله دره فارساً » فإنّهُ وإن كان وصفاً فضلةً لكنّه لم يُسَقْ لبيان الهيئة، ولكنّهُ سِيقَ لبيانِ جنس المُتعجَّب منه، وجاءَ بيانُ الهيئة ضمناً ». شرح شذور الذهب: 233. وينظر: أوضح المسالك: 121؛ شرح ابن عقيل، 1: 625.

(158) ينظر: شرح قطر الندى: 234، 235؛ أوضح المسالك: 121؛ شرح شذور الذهب: 231؛ شرح ابن عقيل، 1: 625؛ المصباح في علم النحو: 69؛ الكتاب، 1: 44 ـ 45؛ وهامش رقم: « 1 »: 44 من كلام السيرافي في شرح "الكتاب لسيبويه" « رحمهما الله تعالى ».

(159) قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « والحدُّ المذكورُ للحالِ المبنيّةِ* لا المُؤكدة ». شرح قطر الندى: 235. وينظر: شرح شذور الذهب: 231، 233.

* قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: المبنيّة للهيئةِ، وهي التي لا يُستفاد معناها بدون ذكرها. ينظر: شرح شذور الذهب: 233 « بتصرف ».

(160) وهذهِ إنّما هي الشروط التي تجتمعُ بالاسمِ ليكون حالاً. ينظر: شرح قطر الندى: 234؛ شرح ابن عقيل، 1: 625.

(161) ينظر: شرح شذور الذهب: 231 ، 236؛ شرح ابن عقيل، 1: 626.

(162) قال ابن عقيل « رحمه الله تعالى »: « حقُّ الحالِ أن يكونَ وصفاً، وهو: ما دَلَّ على مَعْنى وصاحبه: كـ « قائم، وحَسَن، ومَضْرُوب » ». شرح ابن عقيل، 1: 632.

(163) قال ابن عقيل « رحمه الله تعالى »: « الأكثرَ في الحالِ أن تكونَ: منتقلةٌ، مشتقةٌ ». شرح ابن عقيل، 1: 626، 628؛ وينظر: أوضح المسالك: 121، 122؛ البهجة المرضية: 90.

(164) قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « الانتقالُ: ونعني بهِ أن لا يكون وصفاً ثابتاً لازماً، وذلك كقولك: « جاءَ زيدٌ ضاحكاً » ألَا ترى أنَّ « الضحكَ » يُزَايلُ « زيداً »، ولا يُلازمه، هذا هو الأصل ». شرح شذور الذهب: 235.

وقال ابن عقيل « رحمه الله تعالى »: وقد تجيءُ الحالُ غير منتقلة، أي: وصفاً لازماً، نحو: « دَعَوْتُ الله سَمِيعاً »، و« خَلَقَ اللهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا ». فـ « سَمِيعاً »، و« أَطْوَلَ » أحوالٌ، هي أوصافٌ لازمةٌ. ينظر: شرح ابن عقيل، 1: 626 « بتصرف ».

قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « وتقع . أراد: الحال . وصفاً ثابتاً . أراد: لازماً . في ثلاثِ مسائل:

إحداها: أن تكون مؤكّدة، نحو: « زيدٌ أبوك عطوفاً » . وهي المؤكّدة لمضمونِ جملةٍ قبلها* .؛ ﴿ ﴾ « سورة مريم، من الآية: « 33 » » وهي المؤكّدة لعاملها**، ونحو قولهِ تعالى: ﴿ ﴾ « سورة يونس، من الآية: « 99 » » وهي المؤكّدة لصاحبِها.

الثانية: أن يدلَ عاملُها على تجددِ صاحبها، نحو: « خَلَقَ اللهُ الزَرافةَ يديها أطولَ من رجليها » . فعاملها وهو « خَلَقَ » يدل على التجددِ والحدوثِ .، فـ « يديها » بدل بعض، و« أطول » حالٌ ملازمةٌ.

الثالثة: ﴿ ﴾ « سورة آل عمران، من الآية: « 18 » »، ... ولا ضابط لذلك، بل هو موقوفٌ على السماعِ ». ينظر: أوضح المسالك: 121 ـ 122 « بتصرف ».

وينظر: البهجة المرضية: 90. وينظر: شرح قطر الندى: 241.

وينظر: صفحة: 33 ـ 34 القادمة.

* والحالُ المؤكّدة لعاملها، كما عرّفها ابن عقيل، هي: كلّ وصفٍ دلَّ على معنى عاملهِ، وخالفَهُ لفظاً، وهو الأكثرُ؛ أو وافقه لفظاً، وهو دون الأوّل في الكثرةِ؛ فمثال الأوّل: « لا تَعْثَ في الأرضِ مُفسِداً » ...، ومن الثاني قوله تعالى: ﴿ ﴾ « سورة النساء، من الآية: « 79 » » ..... . ينظر: شرح ابن عقيل، 1: 652 ـ 653.

** قال ابن عقيل « رحمه الله تعالى »: « هذا هو القسمُ الثاني من الحالِ المؤكّدة، وهي: ما أكَّدَتْ مضمونَ الجملةِ، وشرطُ الجملةِ: أن تكونَ اسمية، وَجُزْآها معرفتان، جامدان، نحو: « زَيْدٌ أَخُوكَ عَطُوفاً »، و« أنا زَيْدٌ مَعْرُوفاً » ... فـ « عَطُوفاً »، « ومعروفاً » حالان، وهما منصوبان بفعلٍ محذوفٍ وجوباً، والتقدير في الأوّل: « أحقُّه عطوفاً »، وفي الثاني: « أُحَقُّ معروفاً » ». ينظر: شرح ابن عقيل، 1: 652 ـ 654 « بتصرف ».

قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « ومؤكدةٌ لصاحبِها، وهي التي يُستفادُ معناها من صريحِ لفظِ صاحبها ». شرح شذور الذهب: 233.

(165) قال ابن عقيل « رحمه الله تعالى »: « يكثرُ مجيءُ الحال جامدةً إنْ دَلَّتْ على سِعْرٍ، نحو: « بِعْهُ مُدّاً بِدِرْهَم » . بنصبِ « مُد » حالاً، وهو ما نحن بصددهِ؛ ويجوزُ رفع « مُد » مبتدأ، وهذا لا يُناسب هذا الموضع . فـ « مُدّاً »: حال جامدة، وهي في معنى المُشتق؛ إذ المعنى: « بِعْهُ مُسَعَّراً كل مُدّ بدرهم »؛ ويكثر جمودُهَا . أيضاً . فيما دَلَّ على تَفَاعُلٍ، نحو: «

بِعْتُهُ يَداً بِيَدٍ » . ويجوزُ إعراب « يد » على النصبِ حالاً وهو مرادنا هنا، ويجوزُ إعرابها على الرفعِ مبتدءاً وهذا لا يناسب هذا الموضع . أي: مُنَاجَزَةً؛ أو على تشبيهٍ، نحو: « كَرَّ زَيْدٌ أَسَداً »، أي: مُشبِهاً الأَسَدَ، فـ « يداً »، و« أسداً » جامدان، وَصَحَّ وقوعهما حالاً لظهورِ تَأَوُّلِهما بمشتقٍ ... ». ينظر: شرح ابن عقيل، 1: 627 . 628 « بتصرف ».

وقد زاد ابن هشام، والسيوطي « رحمهما الله تعالى »، موصوفاً آخر، تجيء فيهِ الحال جامدة مؤولة بمشتقٍ.

قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « أن تدل على ترتيبٍ، كـ « ادخلوا رَجُلاً رَجُلاً » . مجموعهما حال .، أي: مترتبين ». أوضح المسالك: 122. وينظر: البهجة المرضية: 90.

مسألة:

قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « فإن قلت: يَرِدُ على ذكرِ الوَصْفِ نحو قولهِ تعالى: ﴿ ✍☹♦⧗➔⚐☎✂❐ᛕ❷🔍▦☼ ﴾ « سورة النساء، من الآية: « 71 » »؛ فإنَّ « ⚐➔⧗♦☹✍ » حالٌ، وليسَ بوَصْفٍ ». شرح قطر الندى: 234.

وأجاب ابن هشام « رحمه الله تعالى » بقولِهِ: « وربما جاءت . أراد: الحال . اسماً جامداً، كقولِهِ تعالى: ﴿ ✍☹♦⧗➔⚐☎✂❐ᛕ❷🔍▦☼ ﴾ « سورة النساء، من الآية: « 71 » »؛ فـ « ⚐➔⧗♦☹✍ » حالٌ من الواو في « ☎✂❐ᛕ❷🔍▦☼ » وهو جامدٌ، لكنَّهُ في تأويلِ المُشتق، أي: متفرقين بدليلِ قولِهِ تعالى: ﴿ 🕮❐❐🖄✂▦☼ ☎✂❐ᛕ❷🔍▦☼ ﴾ « سورة النساء، من الآية: « 71 » »، وقد اشتملت هذهِ الآية على مجيءِ الحال جامدة وعلى مجيئها مشتقة ». شرح شذور الذهب: 236.

وقال السيوطي « رحمه الله تعالى »: « ويقل . أي: مجيء الحال جامداً . إذا كان غير مؤول بالمُشتقِ بأن كان موصوفاً، نحو: ﴿ ▫☺✞❐◺☺◆☞▫ ﴾ « سورة مريم، من الآية: « 17 » »؛ أو دالاً على عددٍ، نحو: ﴿ ▫☹♦◭⓪🔍✍ ﴾ « سورة الأعراف، من الآية: « 142 » »؛ أو تفضل، نحو: « هذا بُسراً أطيب منه رطباً »؛ أو كان نوعاً لصاحبهِ، نحو: « هذا

مالك ذهباً »؛ أو فرعاً له، نحو: « هذا حديدك خاتماً »؛ أو أصلاً، نحو: « هذا خاتمك حديداً » ». البهجة المرضية: 90 . 91. وينظر: أوضح المسالك: 122.

(166) ينظر: شرح ابن عقيل، 1: 625.

(167) ينظر: البهجة المرضية: 90.

أي: ما يجيء بعد تمام الجملة واستيفاء أركانها وإن كان محتاجاً إليهِ في تمامِ المعنى.

(168) قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « والمُرادُ بـ « الفضلة »: ما يقع بعد تمام الجملة، لا ما يَصِحُّ الاستغناء عنه ». شرح قطر الندى: 235.

مسألة:

قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « وعلى ذكرِ الفضلة نحو قولهِ تعالى: ﴿ ❐◆•• ☎ ﴾ « سورة الإسراء، من الآية: « 37 » »؛ و« سورة لقمان، من الآية: « 18 » » ... فإنَّهُ لو أسقط « ✍◆❷◆🕐◯🕐✍ »، ... فَسَدَ المعنى، فيبطل كون الحال فضلة ».

وأجاب ابن هشام « رحمه الله تعالى » بقولِهِ: « والمُرادُ بـ « الفضلة »: ما يقع بعد تمام الجملة، لا ما يصحُّ الاستغناء عنه ». شرح قطر الندى: 234 . 235.

(169) وقد مثّلَ ابن هشام « رحمه الله تعالى » لِما لا يُستغنى عنها، بقولِهِ تعالى: ﴿ ❐◆•• ☎ ﴾ « سورة الإسراء، من الآية: « 37 » »؛ و« سورة لقمان، من الآية: « 18 » »؛ وبقولِ الشاعر:

ليس من مات فاستراحَ بميتٍ ... إنّما الميتُ مَيِّتُ الأحياءِ

إنّما الميتُ من يعيشُ كئيباً ... كاسفاً بالُهُ قليلَ الرَّجاءِ *

وقال « رحمه الله تعالى »: فإنَّهُ لو اسقط « ✍◆❷◆🕐◯🕐✍ »، و« كئيباً » فسدَ المعنى، فيبطل كون الحال فضلة. ينظر: شرح قطر الندى: 234 . 235.

* وهذان البيتان من كلامِ عدي بن الرعلاء.

والشاهد فيه:

ما مثل لأجلهِ، وهو على التفصيلِ: قوله:

إنّما الميتُ من يعيشُ كئيباً كاسفاً بالُهُ قليلَ الرَّجاءِ

فإنَّ هذهِ الأحوال لا يستغني الكلام عنها؛ لأنّك لو أسقطتها أصبحَ الكلام: « إنّما الميت من يعيش »، وهذا تناقض لأنّك حملت الشيء على ضدهِ، لكن بعد ذكر هذهِ الأحوال صحّ المعنى.

(170) ينظر: شرح قطر الندى: 234.

(171) قال ابن عقيل « رحمه الله تعالى »: « مذهب جمهور النحويين أنَّ الحالَ لا تكون إلّا نكرةً، وأنَّ ما ورد منها مُعَرَّفاً لفظاً فهو مُنَكّرٌ مَعْنى ». شرح ابن عقيل، 1: 630.

وقال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: أنَّ حكم شرطهِ الوجوب واللّزوم. ينظر: شرح قطر الندى: 235؛ شرح شذور الذهب: 123.

(172) بنكرةٍ. ينظر: شرح قطر الندى: 235؛ شرح الأشموني، 2: 492.

قال الأشموني « رحمه الله تعالى »: « وإنّما ألتزمَ تنكيره لئلا يُتوهّم نعتاً؛ لأنَّ الغالبَ كونُه مشتقاً وصاحبه معرفة ». شرح الأشموني، 2: 497.

(173) قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « وكقولهم: « اجْتَهِدْ وَحْدَكَ » وهذا مُؤوَّلٌ بما لا إضافة فيهِ، والتقدير: « اجتهد منفرداً » ». شرح قطر الندى: 236. وينظر: شرح شذور الذهب: 237.

(174) قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « مُخرَّجَة على زيادةِ الألف واللّام ». شرح قطر الندى: 235 ـ 236. وينظر: شرح شذور الذهب: 236.

(175) قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « وقد تأتي بلفظِ المعرفة بالعَلَمِيَّةِ، كقولهم: « جاءتِ الْخَيْل بَدَادِ »، أي: « مُتبدِّدَةً »، فإنَّ « بَدَادِ » في الأصلِ علمٌ على جنسِ التبدُّدِ، كما أنَّ « فجار » علمٌ للفَجرةِ ». شرح شذور الذهب: 237. وينظر: البهجة المرضية: 91.

(176) ينظر: شرح قطر الندى: 236؛ أوضح المسالك: 123؛ البهجة المرضية: 91؛ شرح ابن عقيل، 1: 633.

(177) وكنحو قولهِ تعالى: ﴿ ⌘↗⌖⊙➔🕐〰 📖❐🖃🕐❷↖⍰➔⇔ ﴾ « سورة القمر، من الآية: « 7 » »، فـ « ⌘↗⌖⊙➔🕐〰 »: حالٌ من الضميرِ في قولِهِ تعالى: « ﴿ ⑥♦③⍂❷↖♉↖❑♌♦ ﴾ ». ينظر: شرح قطر الندى: 236.

ملاحظة:

قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « وأصل صاحب الحال التعريف، ويقع نكرة بمسوغٍ ». أوضح المسالك: 123. وينظر: شرح ابن عقيل، 1: 633.

والمسوغات ما ذكرهُ الشيخ الدبَّان « رحمه الله تعالى » في النقاطِ رقم: « 2 »، و« 3 »، و« 4 »:

وقلَّ مجيْ صاحب الحال نكرة بلا مُسوِّغٍ من المسوغات « أي: نكرة محضة »، ومنه قولهم: « مررتُ بماءٍ قِعْدةَ* رَجُلٍ »، وقولهم: « عليه مائةٌ بيضاً »، و« عليهِ مائةٌ عيناً »**، وأجاز سيبويه « رحمه الله تعالى »: « فيها رَجُلٌ قائِماً ». ينظر: الكتاب، 2: 112؛ شرح شذور الذهب: 237؛ شرح ابن عقيل، 1: 640؛ البهجة المرضية: 91؛ أوضح المسالك: 124.

* قِعْدةَ رَجُلٍ، أي: مقدار قعدتهِ.

** « بيضاً »، و« عيناً »: هما حالٌ من « مائة »، لأنّهُ جمعاً ومنصوباً، ولا يكون تمييزاً لأنَّ تمييز « مائة » إنّما يكون مفرداً مجروراً.

(178) ينظر: أوضح المسالك: 123؛ شرح شذور الذهب: 239؛ شرح ابن عقيل، 1: 635 ـ 636؛ البهجة المرضية: 91.

(179) ينظر: شرح قطر الندى: 236؛ أوضح المسالك: 124؛ شرح ابن عقيل، 1: 635، 637؛ البهجة المرضية: 91.

(180) سورة فصلت، من الآية « 10 ».

(181) ينظر: شرح قطر الندى: 236.

(182) ينظر: شرح قطر الندى: 236.

(183) سورة الشعراء، الآية: « 208 ».

(184) ينظر: شرح قطر الندى: 236.

(185) ينظر: شرح قطر الندى: 236؛ شرح شذور الذهب: 239.

(186) البيت:

لِمَيّة مُوحِشاً طَلَلُ يَلُوحُ كأنَّهُ خِلَلُ

أورد سيبويه « رحمه الله تعالى » صدرَ البيتِ ونسبه لِكُثَيِّر عزة. ينظر: الكتاب، 2: 123؛ واستشهد بهِ ابن هشام « رحمه الله تعالى » في "شرح قطر الندى" كاملاً برقم: « 105 »: 236؛ واستشهد « رحمه الله تعالى » بهِ مرتين في "شرح شذور الذهب"، المرة الأوّلى كاملاً برقم: « 7 »: 26، والثانية أورد صدر البيت برقم: « 7 »: 239؛ واستشهد « رحمه الله تعالى » بهِ في "أوضح المسالك": 123؛ واستشهد السيوطي « رحمه الله تعالى » بهِ في "البهجة المرضية": 91.

الإعراب:

« لِمَيّة »: جار ومجرور منعلِّقٌ بمحذوفٍ خبر مقدّم، « مُوحِشاً »: حال مقدّم على صاحبِهِ منصوبٌ وعلامة نصبهِ الفتحة الظاهرة على آخرِهِ، « طَلَلُ »: مُبتدأ مؤخر،

وهو صاحب الحال، « يَلُوحُ »: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعهِ الضمة الظاهرة على آخرهِ، وفاعلهُ ضمير مستتر فيهِ جوازاً تقديره: هو، يعود إلى « طلل »، والجملة من: « يلوح » وفاعله في محلِ رفعٍ صفة لـ « طلل ». « كأنَّهُ »: « كأنَّ »: حرف تشبيه ونصب، والهاء: ضمير « الطلل » وهو اسمهُ. « خِلَلُ »: خبر « كأنّ »، والجملة من « كأنّ » واسمه وخبره في محلِ نصبٍ حال من الضمير المستتر في « يلوح ».

الشاهد فيه:

قوله: « مُوحِشاً طَلَلُ » وهو مجيءُ الحال من النكرةِ، والمسوغ لهُ كون النكرة متأخرة عن الحالِ.

(187) جاء في هامشِ الأصل و« ب » بإحالةٍ: « « لمية »: جار ومجرور خبر مقدّم، « موحشاً »: حالٌ، « طلل »: مبتدأ مؤخر ».

(188) ينظر: شرح قطر الندى: 237.

(189) ينظر: مغني اللبيب: 560 ـ 565.

(190) ينظر: أوضح المسالك: 128؛ شرح الأشموني، 2: 576.

(191) ينظر: أوضح المسالك: 129؛ شرح الأشموني، 2: 579.

(192) ينظر: شرح الأشموني، 2: 579.

(193) سورة يوسف، الآية: « 16 ».

(194) ينظر: شرح الأشموني، 2: 579.

(195) ينظر: شرح الأشموني، 2: 579.

(196) ينظر: شرح الأشموني، 2: 579.

تنبيهان:

1. قال الأشموني « رحمه الله تعالى »: « كما يقعُ الحالُ جملةً يقعُ ـ أيضاً ـ ظرفاً، نحو: « رأيتُ الهلالَ بين السّحاب »؛ وجاراً ومجروراً، نحو: ﴿ ☎ ﴾ « سورة القصص، من الآية: « 79 » » ويتعلّقان باستقرار محذوف وجوباً، وأمّا: ﴿ ﴾ « سورة النمل، من الآية: « 40 » »، فليس « ﴾ فيهِ هو المُتعلِّق لأنَّهُ كونٌ خاصٌّ، إذ معناه: عدم التحرك، وذلك مطلق الوجود ». شرح الأشموني، 2: 630.

2. قال الأشموني « رحمه الله تعالى »: « قد تحذف الحال للقرينةِ، وأكثر ما يكون ذلك إذا كانت قولاً أغنى عنه المقول: ﴿ ﴾ « سورة الرعد، من الآيتين: « 23، 24 » »، أي: « قائلين ذلك »؛ ﴿ ﴾ « سورة البقرة، من الآية: « 127 » »، أي: « قائلين ذلك » ». شرح الأشموني، 2: 634.

(197) في اللغةِ، بمعنى: فصلُ الشيء عن غيرِهِ، قال الله تعالى: ﴿ ﴾ « سورة يس، الآية: « 59 » »، أي: « انفصلوا من المؤمنين »؛ وقوله تعالى: ﴿ ﴾ « سورة الملك، من الآية: « 8 » »، أي: « ينفصلُ بعضها عن بعضٍ ». ويُسمى: مُفَسِّراً، وتفسيراً، ومُبيّناً، وتبييناً، ومميّزاً، وتمييزاً. ينظر: شرح شذور الذهب: 240؛ شرح ابن عقيل، 1: 663؛ البهجة المرضية: 95.

(198) ينظر: شرح قطر الندى: 237؛ أوضح المسالك: 131؛ شرح شذور الذهب: 240؛ شرح الوافية: 225.

(199) ينظر: شرح قطر الندى: 237، 238؛ شرح شذور الذهب: 239؛ أوضح المسالك: 131؛ البهجة المرضية: 95؛ شرح الوافية: 225؛ شرح ابن عقيل، 1: 663 ـ 664.

[200] والجملة سواءٌ أكانت اسمية أم فعلية. وشبه الجملة: هو الظرفُ والجار والمجرور.

[201] ينظر: شرح قطر الندى: 237 ـ 238.

[202] وهذا على الأصلِ في كلٍّ منهما، وقد يكون كلّ واحد منهما على خلافِ الأصل.

[203] ينظر: شرح قطر الندى: 237 ـ 238.

[204] قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « من المنصوبات: التمييز، وهو ما اجتمع فيهِ خمسةُ أمور: أحدها: أن يكون اسماً. والثاني: أن يكون فضلة. والثالث: أن يكون نكرة. والرابع: أن يكون جامداً. والخامس: أن يكون مُفَسِّراً لِما انبهم من الذوات. فهو موافقٌ للحالِ في الأمورِ الثلاثةِ الأوّلى، ومخالفٌ في الأمرين الأخيرين؛ لأنَّ الحالَ مشتقٌ مبيّن للهيئات، والتمييز جامد مبيّن للذوات ». شرح قطر الندى: 237 ـ 238.

[205] نرى في كلامِ ابن هشام « رحمه الله تعالى » في الهامشِ السابق أنّهُ يذكُر رأيه على إطلاقهِ، ولا نظنّهُ يريد أن يحكم بالإطلاقِ، أو أن يريد الإطلاق حكماً كما قال، لأمورٍ، وهي:

أولهما: أنَّ ابن هشام « رحمه الله تعالى » وإنْ لم ينص على مجيءِ الحال جملة أو شبه جملة في كتابهِ "شرح قطر الندى" إلّا أنّهُ قد نَصَّ على مجيءِ الحال اسماً مفرداً ومجيئه شبه جملة في كتابهِ "أوضح المسالك". ينظر: أوضح المسالك: 128 ـ 129.

الثاني: أنَّ ابن هشام « رحمه الله تعالى » قد نَصَّ على أنَّ التمييز لا يأتي إلّا اسماً. ينظر: شرح قطر الندى: 237؛ شرح شذور الذهب: 239؛ أوضح المسالك: 131.

وقد قال « رحمه الله تعالى » في كتابهِ "شرح قطر الندى": 237ـ 238. أنَّ التمييز موافقاً للحالِ في كونهما يكونان اسماً.

ونقول: أنَّ ابن هشام « رحمه الله تعالى » لم يكن متناقضاً في كلامِهِ، فكلامه بعضه من بعضٍ، وهو متكامِلٌ من خلالِ التعميم وتفصيل القول. فهو « رحمه الله تعالى » في كتابِهِ "شرح قطر الندى" أطلق اللّفظ عاماً ولكنَّهُ لم يُرد الإطلاق بالتعميمِ حكماً، وإنّما لِما رآه مناسباً لِمثلِ المستوى وحجم الكتاب "شرح قطر الندى" الذي كما نعلمُ جميعاً أنَّهُ إنّما يهتم بالمراحلِ الدراسية المتوسطة بالنسبةِ للدرسِ النحوي، ولكنَّهُ إنّما لم يُصرح بمجيءِ

الحال جملة أو شبه جملة في كتابِهِ "شرح قطر الندى" خاصة هنا في هذا المُوضع، والله أعلم.

وأنا أوافق الشيخ عبد الكريم الدبَّان « رحمه الله تعالى » على اعتراضِهِ أن يكون المُراد: الكلامُ على إطلاقِهِ حكماً نهائياً أو مجرد الذكر تعميماً لِما يليق بالموضعِ أو بالموضعِ من المؤلّفات، ولما يصح منه خاصةً بالذكرِ التفصيلي في هذا الموضع من كتاب "شرح قطر الندى".

وأوافق الشيخ عبد الكريم الدبَّان « رحمه الله تعالى » على عدمِ أخذ الكلام على إطلاقِهِ لأيّ سببٍ من الأسبابِ، في هذا الموضع وأنَّ التفصيل في هذهِ المسألة في مثلِ كتابِهِ وكتاب ابن هشام « رحمهما الله تعالى » . التي يُراعى فيها المستوى المتوسط بالنسبةِ للدرسِ النحوي . حرياً أن يُؤخذ ويُعتمد.

وعذر ابن هشام « رحمه الله تعالى » أنَّه لم يذكر أنَّ الحالَ تأتي جملة، وشبه جملة في كتابِهِ "شرح قطر الندى"، ولو أنَّهُ قال ذلك ونص عليهِ في كتابِهِ "شرح قطر الندى" لكان أفضل، وإن كان حرياً بهِ أن يُفصل القول في كتابِهِ المذكور، ولا يترك القول أو الكلام على إطلاقِهِ.

(206) ينظر: صفحة: 27 . 32 السابقة.

(207) ينظر: شرح قطر الندى: 238.

وقد أوردَ الأُستاذُ محمد محيي الدين عبد الحميد « رحمه الله تعالى » في كتابِهِ "سبيل الهدى، بتحقيق شرح قطر الندى"، والذي بهامش كتاب "شرح قطر الندى" كما هو معروفٌ، تفصيلاً بالمواضعِ التي يتفقُ فيها الحال مع التمييز والمواضع التي يفترقان فيها. وهو تفصيلٌ جيدٌ من حيث كونِهِ عاماً ومفصلاً شاملاً لم أجد بُداً من ذكرِهِ، للإفادةِ منه، في هذا الموضع، حيث قال: « يتفق الحال والتمييز في خمسةِ أمورٍ: الأوّل: أنَّ كلّ واحدٍ منهما اسم. والثاني: أنَّ كلّ واحدٍ منهما فضلة. والثالث: أنَّ كلّ واحدٍ منهما نكرة. والرابع: أنَّ كلّ واحدٍ منهما منصوب. والخامس: أنَّ كلّ واحدٍ منهما مفسّر لما قبله.

ويفترقان في خمسةِ أمورٍ، وهي: أولها: أنَّ الأصل في الحالِ أن يفسرَ هيئة صاحبهِ، والتمييز يفسر ما أنبهم من ذوات أو نسبة. وثانيهما: أنَ الأصل في الحالِ أن يكون مشتقاً والأصل في التمييز أن يكون جامداً، وقد يكون كلّ واحدٍ منهما على خلافِ الأصل فيهِ. ثالثها: أنَّ الحالَ يأتي ظرفاً أو جاراً ومجروراً أو جملة اسمية أو فعلية والتمييز لا يجيء على واحد منها. ورابعها: أنَّ الحالَ قد يكون مؤكداً لصاحبِهِ أو لعاملِهِ، قياساً، وأمّا التمييز فلا يكون مؤكداً لأحدهما على ما ذهب إليهِ الجمهور. بل إن جاء مؤكداً فإنّهُ يكون مؤكداً لشيءٍ غيرِ عاملِهِ وغيرِ صاحبِهِ. وخامسها: أنَّ الحالَ قد يكون غير مُستغنى عنه... والتمييز لا يكون بهذهِ المنزلة، بل هو مُستغنى عنه دائماً، نعني أنَّ معنى الكلام لا يفسد بدونهِ ». شرح قطر الندى: هامش رقم: « 1 »: 238.

(208) ينظر: شرح قطر الندى: 238؛ شرح شذور الذهب: 240.

(209) ينظر: شرح قطر الندى: 238؛ شرح شذور الذهب: 241؛ أوضح المسالك: 131.

(210) ينظر: شرح قطر الندى: 238؛ شرح شذور الذهب: 241 ـ 242؛ أوضح المسالك: 131.

(211) ينظر: شرح قطر الندى: 238؛ شرح شذور الذهب: 242؛ أوضح المسالك: 131.

(212) ينظر: شرح قطر الندى: 238؛ شرح شذور الذهب: 241؛ أوضح المسالك: 131.

ملاحظة:

قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « وقد أشرتُ بقولي: « وأكثر وقوعهِ » ـ من كلامهِ في "متن قطر الندى، وبل الصدى" ـ إلى أنَّ تمييزَ المُفردِ لا يختص بالوقوعِ بعد المقادير ». شرح قطر الندى: 240.

(213) جاء في هامشِ الأصل و« ب » بإحالةٍ: « سيأتي بحث العدد في أواخرِ الكتاب ».

(214) ينظر: شرح قطر الندى: 239؛ شرح شذور الذهب: 240 ـ 241؛ أوضح المسالك: 131.

[215] ينظر: شرح قطر الندى: 239؛ شرح شذور الذهب: 241.

[216] وهذا ما أطلق عليهِ ابن هشام « رحمه الله تعالى » بـ « العدد الصريح ». ينظر: شرح شذور الذهب: 240.

[217] سورة يوسف، من الآية: « 4 ».

[218] سورة ص، من الآية: « 23 ».

[219] قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « وفُهِمَ من عطفي في المقدمة . أراد: متن كتاب "قطر الندى، وبل الصدى" . العَدَدَ على المقاديرِ . بقولِهِ: « وأكثر وقوعِهِ بعد المقادير ...، والعدد ... » . أنَّه ليس من جملتِها، وهو قولُ أكثر المحققين؛ لأنَّ المُراد بـ « المقاديرِ »: ما لم تُرَدْ حقيقتُهُ، بل مقدارُهُ، حتى إنَّه تَصِحُّ إضافة المقدار إليهِ، وليس العدد كذلك، ألَا ترى أنَّك تقول: « عنْدِي مقدارُ رطْلٍ زَيْتاً »، ولا تقول: « عِنْدِي مِقْدَارُ عِشْرين رَجُلاً »، إلّا على معنى آخر* ». ينظر: شرح قطر الندى: 239 « بتصرف ».

* والمعنى الآخر، أي: « عندي مقدر وزن قدر هذا العدد من الرجالِ ».

أمثلة:

ومن أمثلة العدد التمييز الصريح:

قولـــــــــــه تعـــــــــالى: ﴿ ☐◆🖃➔⛶◆☪🖉✡🡐⓿🏳 ﴾ « سورة المائدة، من الآية: « 12 » ».

قولـــــــــــه تعـــــــــالى: ﴿ ☒ ☐◆☐◆⛶🡅⓽✡☪◆☐⛶🗐 ☻♦✂🡄⓿♦❧ ☻▫✓🡅✥🕓■🖬☐🏳 ☻⛶♋🕓◆☪⇳☺⛶☺🡄☐🕮◆☐ ❧❸⇳¤⛶➔🡅🖃 ▪☠◆🔔♦▫ →💣🕓♦◑⓿🡅🖉 ❧❸⇳¤⛶➔🡅🖃 🕮❻☐🕮 ☻🖈⑩🡅➔◆🖃⇗❻☐🕮 ﴾ « سورة الأعراف، من الآية: « 142 ».

قولـه تعـالى: ﴿ ▫♦■🖮🕭❒🕭✂🖂❀🕭▫❶🕭🕭🖂✇◆✪🖂 ✇▫♦❶🕭 ♦🕭✍✡🕭 ﴾ « سورة العنكبوت، من الآية: « 14 » ».

قولـــــه تعـــــالى: ﴿ ▫♦🕭✍✍♦⇕🕭⑨🕭🖬➔🖒❒◆🕓✪🕭✓✘♦ ﴾ « سورة النور، من الآية : « 4 » ».

قولـــــــــــــه تعـــــــــــالى: ﴿ ▫♦☺🖂Ⅱ 🕭⇦✪◆🖂④○❒◆🖉➲🕭⇗⇧ ﴾ « ســـــورة المجادلة، من الآية: « 4 » ».

قوله تعالى: ﴿ ❶♦❻🕭❶ ♦✪❒🡼➔🖮🖂✍🖂❶🡼🡼♦🖉❒✂✡🕭 ﴾ « سورة الحاقة، من الآية: « 32 » ».

(220) ينظر: شرح قطر الندى: 240.

(221) سورة الكهف، من الآية: « 109 ».

(222) ينظر: شرح قطر الندى: 240.

(223) ينظر: شرح قطر الندى: 240.

(224) ينظر: شرح قطر الندى: 240.

(225) سورة مريم، من الآية: « 4 ».

(226) ينظر: شرح قطر الندى: 240.

(227) ينظر: شرح قطر الندى: 240.

(228) ينظر: شرح قطر الندى: 240.

(229) سورة القمر، من الآية: « 12 ».

(230) ينظر: شرح قطر الندى: 240.

[231] ينظر: شرح قطر الندى: 240.

[232] ينظر: شرح قطر الندى: 240.

[233] ومثلهُ قوله تعالى: ﴿ ﴾ « سورة الكهف، من الآية: « 34 » »، أصلهُ: « مالي أَكثَرُ »، فحذف المُضاف . وهو المال . وأُقيم المُضاف إليهِ . وهو ضمير المُتكلّم . مقامه، فارتفع وانفصل، وصار: « أنا أكثرُ منك »، ثمّ جيء بالمحذوفِ تمييزاً. ينظر: شرح شذور الذهب: 243.

[234] قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: وذلك بعد « أفعل » التفضيل المخبر بهِ عَمَّا هو مُغاير للتمييزِ . وهو ما كان فاعلاً في المعنى وعلامتهُ أن يصلح جعلهُ فاعلاً بعد جعل « أفعل » التفضيل فعلاً .، وذلك كقولك: « زَيْدٌ أكثرُ مِنْكَ عِلْمَاً »، أصله: « عِلْمُ زَيْد أكثرُ »، وكقولـــــه تعـــــالى: ﴿ ﴾ « سورة الكهف، من الآية: « 34 » ». ينظر: شرح قطر الندى: 240 . 241 « بتصرف ». وينظر: شرح ابن عقيل، 1: 666.

وهذا ما ذكرهُ الشيخ عبد الكريم الدبَّان « رحمه الله تعالى » في متن كتابهِ "التوضيح".

وقال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: فإن كان الواقع بعد « أفعل » التفضيل هو عينَ المُخبر عنه . وهو ما لم يكن فاعلاً في المعنى . وجبَ خِفْضهُ بالإضافةِ، كقولك: « مالُ زيدٍ أكثَرُ مالٍ » إلّا إنْ كان « أفعَلُ » التفضيلِ مُضافاً إلى غيرِهِ فينتصب، نحو: « زيدٌ أكثرُ الناسِ مالاً ». ينظر: شرح قطر الندى: 241 « بتصرف ». وينظر: شرح ابن عقيل، 1: 666 . 667.

ملاحظة:

ولم يذكر الشيخ عبد الكريم الدبَّان « رحمه الله تعالى » النوع الثاني من أنواعِ التمييز المُفسِّر للنسبةِ، وهو الغير محوَّل. وذلك لورود الخلاف فيهِ، وهذا ما تعهد بهِ بأن لا يورد في كتابهِ "توضيح قطر الندى، وبل الصدى" ما وردَ الخلاف فيهِ إلّا في حدودٍ ضيقةٍ وبصورةٍ موجزةٍ وعامّةٍ ومبسطةٍ.

أمّا ابن هشام « رحمه الله تعالى » فقد ذكرهُ ومثَّل له في كتابيهِ "متن قطر الندى"، و"شرح قطر الندى": بـ « امتلأ الإناءُ ماءً ».

وقال ابن هشام « رحمه الله تعالى »، وقد جعله قسماً رابعاً من أقسامِ التمييز المُبيّن لجهةِ النسبةِ في كتابِهِ "شرح شذور الذهب": « الرابع: أن يكون غير مُحَوَّل، كقول العرب: « للهِ دَرُّهُ فارساً »، و« حَسْبُكَ بهِ ناصراً »، وقول الشاعر: « يا جَارَتا مَا أَنْتِ جَارَهْ » ».

الإعراب:

« يا »: حرف نداء، « جارتا »: مُنادى مضاف للياءِ، وأصلهُ: « يا جارتي » فقلبت الكسرة فتحة والياء ألِفاً، « ما » مبتدأ وهو اسم استفهام، « أنت » خبره، والمعنى: « عَظُمْتِ »، كنا يُقالُ: « زيدٌ وما زيدٌ »، أي: « شيء عظيم »، و« جارة »: تمييز، وقيل: حال. وقيل: « ما » نافية، و« أنت »: اسمها، و« جارة »: خبر ما الحجازية، أي: « لست جارة بل أنت أشرف من الجارة ». والصواب: الأوّل، ويدل عليه قول الشاعر:

يا سَيِّداً ما أنتَ من سَيِّدٍ مُوطَّأً الأكتافِ رحبَ الذِّراع.

ومن لا تدخل على الحالِ وإنّما تدخل على التمييز ». شرح شذور الذهب: 243 ـ 244. وينظر: قطر الندى وبل الصدى: ؛ شرح قطر الندى: . وينظر: شرح ابن عقيل، 1: 667 ـ 668؛ البهجة المرضية: 96.

(235) سورة الكهف، من الآية: « 34 ».

(236) ينظر: شرح قطر الندى: 241.

(237) سورة النمل، من الآية: « 19 ». فـ « ﴿ ﴾ »: حالٌ مؤكِّدة.

(238) سورة التوبة، من الآية: « 36 ». و « ﴿ ﴾ »: تمييز مؤكداً.

والفرق بين تأكيد الحال وتأكيد التمييز، كما نراهُ في الآيتين الكريمتين: أنَّ تأكيد الحال إنّما هو مؤكداً لعاملهِ، فـ « ﴿ ﴾ » حال مؤكدة لـ « ﴿ ﴾ » وهو عاملـه. أمّا التمييز فلا يكون مؤكداً لعاملِهِ، فـ « ﴿ ﴾ » في الآية

الكريمة الثانية تمييز لقولِهِ تعالى: « ﴿ ﴾ » وهو العامل في التمييز، وليس التمييز « ﴿ ﴾ » مؤكداً لـ « ﴿ ﴾ »، بل هو مُبيّن لهُ، وإنّما هو مؤكد لقولِهِ تعالى: « ﴿ ﴾ » وليس هو العامل فيهِ.

(239) ينظر: شرح قطر الندى: 239.

(240) قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « ومن تمييز العدد تمييزُ « كم » الاستفهامية، وذلك لأنَّ « كم » في العربية كناية عن عددٍ مجهولِ الجنس والمقدار، وهي على ضربين: استفهامية بمعنى: « أيَّ عددٍ »، ويستعملها من يسأل عن كميةِ الشيء؛ وخبرية بمعنى: « كثير »، ويستعملها من يُريد الافتخار والتكثير ». شرح قطر الندى: 239 ـ 240.

(241) ينظر: شرح قطر الندى: 240.

(242) قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « وتمييز الاستفهامية منصوبٌ مفردٌ ». شرح قطر الندى: 240.

(243) ينظر: شرح قطر الندى: 240.

(244) ينظر: شرح قطر الندى: 240.

(245) ينظر: شرح قطر الندى: 240.

ملاحظة:

أمّا « كم » الخبرية، فهي بمعنى: « كثير »، ويستعملها من يريد الافتخار والتكثير، وتمييزها مخفوض دائماً، وهو يكون تارة مجموعاً ـ كـ « تمييز العشرة فما دونها » ـ، تقول: « كم عبيدٍ ملكتُ! »، كما تقول: « عشرةَ أعبدٍ ملكت »، و« ثلاثة أعبدٍ ملكت »؛ وتارة يكون مفرداً ـ كـ « تمييز المائة فما فوقها » ـ، تقولُ: « كم عبدٍ ملكت! »، كما تقول: « مائة عبدٍ ملكت »، و« ألف عبدٍ ملكت ». ينظر: شرح قطر الندى: 240.

(246) ينظر: المصباح في علم النحو: 90؛ البهجة المرضية: 86؛ شرح الأشموني، 2: 395.

(247) جاء في هامشِ الأصلِ و« ب » بإحالةٍ: « عَدَّ منها بعض النحاة: « ليس، ولا يكون » والمنصوب بعدهما خبر لهما لا منصوب على أنَّه مُستثنى، وإن كان مُستثنى من حيثِ المعنى ». ينظر: شرح قطر الندى: 247 ـ 248؛ شرح شذور الذهب: 245 ـ 246؛ أوضح المسالك: 115، 119؛ شرح ابن عقيل، 1: 616 ـ 617.

والأداتان: « ليس، ولا يكون » وهما فعلان، والمُستثنى بعدهما واجب النصبِ مطلقاً بإجماعٍ، على أنَّهُ خبرهما، وهو مُستثنى في المعنى كما ذكر الشيخ الدبَّان « رحمه الله تعالى ». تقول: « قَامُوا لَيْسَ زَيْداً »، و« قَاموا لا يكون زيداً ». فإنْ قال قائلٌ: فأين اسمهما؟ قلت كما أجاب ابن هشام « رحمه الله تعالى » على ذلك: اسمهما مستتر فيهما وجوباً، وهو عائدٌ على البعضِ المفهوم من الكلِّ السابق، وهذا إنّما على رأي الجمهور وعلى ما هو المشهور. والتقديرُ للمثالين السابقين: « ليس بعضُهم زيداً »، « ولا يكون بعضُهم زيداً ». ومن العلماء من قال: أنَّ الضميرَ عائدٌ على الوصفِ المفهومِ من الفعلِ السابقِ، فيكون التقدير وللمثالين السابقين: « قاموا ليس هو ـ أي: القائم ـ زيداً ». وإذا قلت: « ضربتُ القوم ليس زيداً » فيكون تقديرُ الكلام: « ضربتُ القوم ليس هو ـ أي: المضروب ـ زيداً »، فـ « القائم »: اسمُ فاعل فهم من الفعلِ السابق « قام »، و« المضروب »: اسم مفعول فهم من الفعلِ السابق « ضربت »، وهو ضعيف ولذلك لم يوردهُ ابن هشام في كتابيهِ "شرح قطر الندى"، و"شرح شذور الذهب"؛ وقد ذكرهُ في "أوضح المسالك".

وهنالك رأيٌ ثالث قالهُ بعضُ العلماءِ « رحمهم الله تعالى »: وهو أن يكون اسمها المُستتر عائد على الفعلِ المفهوم من الكلامِ السابق، ويكون الفعل في هذهِ العبارة هو المصدر، تقول: « حَضَرَ القومُ ليس زيداً »، و« حَضَرَ القومُ لا يكون زيداً »، فتقديرُ الكلام: « حَضَرَ القومُ ليس هو ـ الحضور « أي: الفعل » ـ حضور « فعل » زيد »، أي: « ليس القيام قيام زيد »؛ و« حَضَرَ القومُ لا يكون هو ـ الحضور « أي: الفعل » ـ حضور « فعل » زيد »، أي: « لا يكون القيام قيام زيد »، وقد خُذِفَ المُضاف قبل المُستثنى. وهذا الرأي ضعيفٌ كذلك. ينظر: شرح قطر الندى: 247 ـ 248؛ شرح شذور الذهب: 245؛ شرح ابن عقيل، 1: 610، 616، 617.

ملاحظة:

قال ابن عقيل « رحمه الله تعالى »: « ... لا يُستعمل في الاستثناءِ من لفظِ الكون غير: « يكون » وأنّها لا تستعمل فيهِ إلّا بعد « لا » فلا تستعمل فيهِ بعد غيرها من أدوات النفي، نحو: « لم، وإنْ، ولَنْ، ولَمَّا، ومَا » ». شرح ابن عقيل، 1: 617.

(248) عند الجمع. ينظر: أوضح المسالك: 115؛ الكتاب، 2: 309.

(249) و« سوى » بلغاتها. فإنَّهُ يُقالُ: « سِوىً كرضا »، و« سُوىً كهُدى »، و« سواء كسماء »، و« سواء كبناء »، وهي أغربها. ينظر: أوضح المسالك: 115؛ شرح ابن عقيل، 1: 610؛ الكتاب، 2: 309.

(250) ينظر: شرح ابن عقيل، 1: 620.

(251) ينظر: شرح ابن عقيل، 1: 617 ـ 618.

(252) ينظر: شرح ابن عقيل، 1: 621 ـ 623. وسنتحدث عن كلِّ هذهِ الأدوات بتفصيلٍ في مواضعها القادمة، إن شاء الله تعالى.

(253) ينظر: شرح شذور الذهب: 248.

(254) ينظر: أوضح المسالك: 115؛ شرح قطر الندى: 247.

(255) ينظر: شرح شذور الذهب: 248؛ أوضح المسالك: 115.

(256) ينظر: شرح شذور الذهب: 248 ـ 249؛ أوضح المسالك: 115؛ شرح قطر الندى: 245؛ شرح ابن عقيل، 1: 599.

والمُراد بـ « المُتصل »: أن يكون المُستثنى داخلاً في جنسِ المُستثنى منه، أي: بعضاً ممّا قبله.

والمُراد بـ « المُنقطع »: وهو الذي لا يكون المُستثنى داخلاً في جنسِ المُستثنى منه، أي: لا يكون بعضاً ممّا قبله. ينظر: شرح شذور الذهب: 250؛ شرح ابن عقيل، 1: 599؛ شرح الوافية: 229.

[257] ينظر: شرح قطر الندى: 244؛ أوضح المسالك: 115؛ شرح ابن عقيل، 1: 597؛ الكتاب، 2: 330 ـ 331.

[258] ينظر: شرح قطر الندى: 244؛ شرح شذور الذهب: 248؛ أوضح المسالك: 115؛ شرح ابن عقيل، 1: 597؛ البهجة المرضية: 86؛ الكتاب، 2: 330 ـ 331.

[259] ينظر: شرح قطر الندى: 244؛ شرح شذور الذهب: 248؛ شرح ابن عقيل، 1: 597؛ الكتاب، 2: 330 ـ 331.

[260] ينظر: شرح ابن عقيل، 1: 599.

[261] سورة البقرة، من الآية: « 249 ».

[262] ينظر: شرح قطر الندى: 244 ـ 245؛ شرح شذور الذهب: 248؛ شرح ابن عقيل، 1: 597.

[263] ينظر: شرح ابن عقيل، 1: 599.

[264] سورة الحجر، الآية: « 30 »، ومن الآية: « 31 ».

[265] جاء في هامشِ الأصلِ و« ب » بإحالةٍ: « هذا مبنيٌّ على قولِ الكثيرين انَّ إبليس ليس من الملائكةِ ».

قال تعالى: ﴿ ... ﴾ سورة الكهف، من الآية: « 50 ».

أمّا إنْ كان إبليسُ من جنسِ الملائكة، فالاستثناء على ذلك متصلاً، وهذا خلاف الصواب، لأنَّ إبليسَ ليس من جنسِ الملائكةِ على رأي الكثيرين.

(266) على أصل الباب « الاستثناء » وهو عربي جيد كما نعتهُ ابن هشام « رحمه الله تعالى ». ينظر: شرح قطر الندى: 245؛ شرح شذور الذهب: 250؛ أوضح المسالك: 116؛ شرح ابن عقيل، 1: 599؛ البهجة المرضية: 86؛ الكتاب، 2: 311، 319.

(267) وهذا عند البصريين، وهو الراجحُ الأجودُ من سابقِهِ كما قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »، وهو وجه الكلامِ عند سيبويه « رحمه الله تعالى ». ينظر: شرح قطر الندى: 245؛ شرح شذور الذهب: 250؛ أوضح المسالك: 115؛ شرح ابن عقيل، 1: 599؛ البهجة المرضية: 86؛ الكتاب، 2: 311؛ شرح الأشموني، 2: 401 ـ 402.

ملاحظة:

قال ابن النحاس « رحمه الله تعالى » فيما نسبه إليهِ السيوطي « رحمه الله تعالى »: كلُّ ما جازَ فيهِ الإتباع جازَ فيهِ النصب على الاستثناءِ ولا عكس. ينظر: البهجة المرضية: 86.

(268) ينظر: شرح قطر الندى: 243، 244 ـ 245؛ شرح شذور الذهب: 249 ـ 250؛ أوضح المسالك: 115؛ البهجة المرضية: 86.

(269) سورة النساء، من الآية: « 66 ».

(270) قرأ ابن عامر « رحمه الله تعالى »: ﴿ ٠٠ ﴾ « سورة النساء، من الآية: « 66 » »، بالنصبِ ويقف بالألفِ؛ والباقون « رحمهم الله تعالى » بالرفعِ: ﴿ ٠٠ ﴾ « سورة النساء، من الآية: « 66 » »، ويقفون بغيرِ ألفٍ. ينظر: التيسير: 96. وينظر: شرح قطر الندى: 245.

(271) سورة هود، من الآية: « 81 ».

(272) قرأ ابن كثير وأبو عمرو « رحمهما الله تعالى »: ﴿ ٠٠ ﴾ « سورة هود، من الآية: « 81 » »، بالرفعِ؛

والباقون « رحمهم الله تعالى » بالنصب: ﴿ ☎ ﴾ « سورة هود، من الآية: « 81 » ». ينظر: التيسير: 125؛ وينظر: شرح قطر الندى: 245.

ولابن هشام « رحمه الله تعالى » على قراءةِ النصب في هذا الشاهدِ القرآني كلامٌ، قال: « وفيهِ ـ أراد: في قراءةِ النصبِ ـ وجهان: أحدهما: أن يكون مستثنى من: ﴿ ﴾، وجاءت قراءةُ الأكثر على الوجه المرجوح؛ لأنَّ مرجع القراءة الروايةُ لا الرأي. والثاني: أن يكون مُستثنى من: ﴿ ﴾، فعلى هذا يكون النصبُ واجباً)). شرح قطر الندى: 245.

والآيـــــــة الكريمـــــــة: ﴿ ☎ ﴾ « سورة هود، الآية: « 81 » ».

ملاحظة:

قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: وإذا تعذر البدل على اللّفظِ أُبْدِلَ على الموضعِ، نحو: ﴿ ﴾ « سورة الصافات، من الآية: « 35 » »، بالرفعِ، لأنَّ « لا » الجنسية لا تعمل في معرفةٍ ولا في موجبٍ. فإن قلت: « لا إله إلّا إلهٌ واحدٌ »، فالرفع أيضاً، لأنّها لا تعمل في موجبٍ. ينظر: أوضح المسالك: 116.

(273) وفي هذهِ الحالة إنّما تحدَّثَ الشيخُ عبد الكريم الدبَّان « رحمه الله تعالى » عن الاستثناء بـ « إلّا » إن كان الكلامُ تاماً غير موجب وهو متصلٌ؛ ولم يذكر أو يتحدث الشيخ الدبَّان « رحمه الله تعالى » عمّا إن كان الكلامُ تاماً غير موجب وهو منقطعٌ. وذلك لورود الخلاف فيهِ.

وبينّا في موضعٍ سابقٍ أنَّ المُتصلَ: أن يكون المُستثنى بعضاً ممّا قبله.

والمنقطع: هو الذي لا يكون بعضاً ممّا قبله.

ولقد تحدث ابن هشام « رحمه الله تعالى » عمّا إن كان الاستثناء بـ « إلّا » والكلامُ تامٌ غير موجب والاستثناءُ منقطعاً، بقولِهِ: وإن كان الاستثناءُ منقطعاً فأهْلُ الحجاز يُوجبون النَّصْبَ . وهي اللّغة العليا . فيقولون: « ما فيها أحدٌ إلّا حماراً » وبلغتهم جاء التنزيلُ، قال اللهُ تعالى: ﴿ ﴾ « سورة النساء، من الآية: « 157 » »؛ وبنو تميم يُجيزون النصب والإبدال . ويختارون النصب .، ويقرءون: ﴿ ﴾ « سورة النساء، من الآية: « 157 » »، بالرفعِ، على أنَّهُ بدل من العلم بإعتبارِ الموضع، ولا يجوز أن يُقرأ بالخفضِ على الإبدالِ منه باعتبار اللّفظ؛ لأنَّ الخافض له « من » الزائدة، و﴿ ﴾ « من » الزائدة لا تعمل إلّا في النكرات المنفية أو المُستفهم عنها، وقد اجتمعا في قولِهِ تعالى: ﴿ ﴾ « سورة الملك، من الآية: « 3 » ». ينظر: شرح قطر الندى: 246 « بتصرف ». وينظر: شرح شذور الذهب: 250 . 251؛ أوضح المسالك: 116؛ شرح ابن عقيل، 1: 600؛ البهجة المرضية: 86.

(274) ينظر: شرح قطر الندى: 247؛ أوضح المسالك: 115؛ الكتاب، 2: 310.

(275) ينظر: شرح قطر الندى: 247؛ أوضح المسالك: 115؛ شرح شذور الذهب: 249؛ شرح ابن عقيل، 1: 604؛ الكتاب، 2: 310.

(276) ينظر: شرح قطر الندى: 247؛ أوضح المسالك: 115؛ شرح ابن عقيل، 1: 603؛ البهجة المرضية: 87.

(277) والمفرغ: ما حُذِفَ منه المُستثنى منه، وسُمي مفرّغاً، كما قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « لأنّ ما قبل « إلّا » قد تفرَّغ لطلب ما بعدها، ولم يشتغل عنه بالعمل فيما يقتضيه ». شرح قطر الندى: 247. و ينظر: شرح شذور الذهب: 250.

[278] أي: لا عمل لـ « إلّا ». ينظر: شرح قطر الندى: 247؛ شرح شذور الذهب: 249 ـ 250؛ أوضح المسالك: 115؛ شرح ابن عقيل، 1: 603؛ الكتاب، 2: 310 ـ 311.

[279] سورة آل عمران، من الآية: « 144 ».

[280] قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « والاستثناءُ في ذلك كلّه من اسمٍ عامٍ محذوفٍ؛ فتقدير: « ما قامَ إلّا زيدٌ »: « ما قامَ أحدٌ إلّا زيدٌ » ». شرح قطر الندى: 247.

[281] ينظر: شرح شذور الذهب: 249 ـ 250.

[282] قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « وإذا تقدّم المُستثنى على المُستثنى منه وجَبَ نصبهُ مطلقاً، أي: سواء كان الاستثناء منقطعاً، نحو: « ما فيها إلّا حماراً أحدٌ »؛ أو متصلاً، نحو: « ما قامَ إلّا زيداً القومُ » ..... . وإنّما امتنع الإتباع في ذلك لأنّ التابع لا يتقدّم على المتبوعِ ». ينظر: شرح قطر الندى: 246 ـ 247 « بتصرف ».

ولم يمثل الشيخ عبد الكريم الدبَّان « رحمه الله تعالى » للاستثناء المنقطع، فأوردتُ كلام ابن هشام « رحمه الله تعالى ». وينظر: شرح ابن عقيل، 1: 601؛ أوضح المسالك: 116 ـ 117؛ شرح شذور الذهب: 249.

[283] قال سيبويه « رحمه الله تعالى »: « وزعم الخليل « رحمه الله تعالى » أنّهم إنّما حملهم على نصبِ هذا أنّ المُستثنى إنّما وجهه عندهم أن يكون بدلاً ولا يكون مُبدلاً منه؛ لأنَّ الاستثناء إنّما حدُّهُ أن تَدَارَكَه بعد ما تنفي فتبدِلَه، فلّما لم يكن وجهُ الكلامِ هذا حملوه على وجهٍ قد يجوز إذا أخرتَ المُستثنى ». الكتاب، 2: 335.

<u>ملاحظة</u>:

وفي ناصب المُستثنى بعد إلّا خلافٌ بين العلماء، ولهم فيهِ آراءٌ متعددة حتى داخل المذهب النحوي الواحد. وكلّ يرد على صاحبِهِ ويدحض حجته. فارتأيت أن لا أورد مثل هذا الموضوع أو مثل هذهِ المسألة المطولة في مثل هذا الكتاب، لا سيما وأنّها تشكل ما يُقارب الخمس صفحات من كتابِ "الإنصاف" فمن رامها فلينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، 1: 560 ـ 565.

مسألة:

قال ابن عقيل « رحمه الله تعالى »: «

وأَلْغِ « إلّا » ذاتَ توكِيدٍ : كَلَا تَمْرُرْ بِهِمْ إلّا الفَتَى إلّا العَلَا

إذا كررت « إلّا » لقصدِ التوكيد لم تُؤثِّرْ فيما دخلت عليهِ شيئاً، ولم تُفِدْ غير توكيد الأولى، وهذا معنى إلغائها، وذلك في البدل والعطف، نحو: « ما مررت بأحدٍ إلّا زيدٍ إلّا أخِيكَ »، فـ « أخيك » بدل من « زيد » ولم تؤثر فيهِ « إلّا » شيئاً، أي: لم تُفِد فيهِ استثناءً مستقلاً، وكأنّك قلت: « ما مررت بأحدٍ إلّا زيد أخيك »، ومثله: « لا تَمرُرْ بهم إلّا الفتى إلّا العَلَا »، والأصل: « لا تمرر بهم إلّا الفتى العَلَا »، فـ « العَلَا » بدلٌ من الفتى، وكررت « إلّا » توكيداً، ومثالُ العطف: « قام القومُ إلّا زيداً وإلّا عمراً »، والأصل: « إلّا زيداً وعمراً »، ثم كُررت « إلّا » توكيداً، ومنه قولهُ:

هَلِ الدَّهْرُ إلّا لَيْلَةٌ ونَهَارُهَا وإلّا طُلُوع الشمسِ ثُمَّ غِيارُهَا

والأصل: « وَطُلُوعُ الشمس »، وكررت « إلّا » توكيداً.

وقد اجتمع تكرارها في البدل والعطف في قولِهِ:

مَالَكَ مِنْ شَيْخِكَ إلّا عَمَلُهْ إلّا رَسِيمُهُ وَإلّا رَمَلُهْ

والأصل: « إلّا عَمَلُه رسيمُهُ ورَمَلُه »، فـ « رسيمُهُ »: بدل من « عَمَلُه »، و« رَمَلُهْ »: معطوف على « رسيمُهُ »، وكررت « إلّا » فيهما توكيداً ». شرح ابن عقيل، 1: 549 . 551.

وقال ابن عقيل « رحمه الله تعالى »: «

وَإنْ تُكَرَّرْ لَا لِتَوْكِيدٍ فَمَعْ تَفْرِيغِ التَّأْثِيرَ بِالْعَامِلِ دَعْ

فِي وَاحِدٍ مِمَّا بِإلّا اسْتُثْنِي وَلَيْسَ عَنْ نَصْبٍ سِوَاهُ مُغْنِي

إذا كُرِّرَت « إلّا » لغيرِ التوكيد ـ وهي: التي يُقْصَدُ بها ما يُقْصَدُ بما قبلها من الاستثناء، ولو أُسْقِطَتْ لما فهِمَ ذلك ـ فلا يخلو: إمّا أن يكون الاستثناء مُفَرَّغاً، أو غير مُفَرَّغ.

فإن كان مُفَرَّغاً شَغَلَتَ العاملَ بواحدٍ ونَصَبْتَ الباقي، فتقول: « مَا قَامَ إلّا زَيْدٌ إلّا عَمْراً إلّا بَكْراً » ولا يتعين وَاحِدٌ منها لِشَغْلِ العامل، بل أيّها شئت شَغَلْتَ العاملَ بهِ، ونصبت الباقي، وهذا معنى قوله: « فَمَعْ تَفْرِيغٍ ... إلى آخرِهِ »، أي: مع الاستثناء المُفرغ اجْعَلْ تأثيرَ العامل في واحدٍ ممّا استثنيته بـ « إلّا »، وانصب الباقي.

وإن كان الاستثناء غير مُفرغ، وهذا هو المُراد بقولِهِ:

وَدُونَ تفْرِيغٍ: مَعَ التَّقَدُّمِ ... نَصْبَ الجَمِيعِ احْكُمْ بِهِ وَالْتَزِمِ

وَانْصِبْ لِتَأْخِيرٍ، وَجِئْ بواحِدِ ... مِنْهَا كَمَا لَوْ كانَ دُونَ زَائِدِ

كَلَمْ يَفُوا إلّا امْرُؤٌ إلّا عَلِي ... وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الأَوّلِ

فلا يخلو: إمّا أن تتقدّم المُستثنَياتُ على المُستثنى منه، أو تتأخَّرَ.

فإن تقدّمت المُستثنياتُ وجبَ نصبُ الجميع، سواء كان الكلام مُوجَباً أو غير مُوجَب، نحو: « قَامَ إلّا زَيْداً إلّا عَمْراً إلّا بَكْراً الْقَوْمُ »، و« مَا قَامَ إلّا زَيْداً إلّا عَمراً إلّا بَكراً القومُ » وهذا معنى قولهِ: « دون تفريغ ... البيت ».

وإن تأخرت فلا يخلو: إمّا أن يكون الكلامُ مُوجَباً، أو غيرَ موجَبٍ، فإن كان مُوجباً وجب نَصْبُ الجميع، فتقول: « قَامَ القَوْمُ إلّا زَيْداً إلّا عَمْراً إلّا بَكْراً »، وإن كان غيرَ موجبٍ عُومِلَ وَاحِدٌ منها بما كان يُعامل بهِ لو لم يتكرر الاستثناء: فيُبْدل ممّا قبله ـ وهو المختار ـ، أو يُنصب ـ وهو قليل ـ كما تقدّم، وأمّا باقيها فيجب نَصْبُه، وذلك نحو: « مَا قَامَ أَحَدٌ إلّا زَيْدٌ إلّا عَمْراً إلّا بَكْراً » فـ « زَيْدٌ » بدل من « أحد »، وإن شئت أبدلت غيره من الباقين، ومثله قول المُصنف ـ أراد: ابن مالك « رحمه الله تعالى » ـ: « لَمْ يَفُوا إلّا امْرُؤٌ إلّا عَلِيّ » فـ « امرؤ » بدل من الواو في « يَفُوا » وهذا معنى قوله: « وانصب لتأخير ... إلى آخره »، أي: وانصب المُستثنيات كُلَّهَا إذا تأخرت عن المُستثنى منه إن كان الكلام مُوجَباً، وإن كان غير مُوجَب فجئ بواحدٍ منها مُعْرباً بما كان يُعْرَبُ بهِ لو لم يتكرر المُستثنى، وانصب الباقي.

ومعنى قولهِ: « وحكمها في القَصْدِ حُكم الأوّلِ »: أنَّ ما يتكرر من المُستثنيات حُكمه في المعنى حُكم المُستثنى الأوّل، فيثبت له ما يثبت للأوّل: من الدخول والخروج، ففي قولك: « قَامَ الْقَوْمُ إلّا زَيْداً إلّا عَمْراً إلّا بَكْراً » الجميعُ مُخْرَجون، وفي قولك: « مَا قَامَ الْقَوْمُ إلّا زيداً إلّا عمراً إلّا بَكْراً » الجميعُ داخلون، وكذلك في قولك: « مَا قَامَ أَحَدٌ إلّا زَيْدٌ إلّا عَمْراً إلّا بَكَراً » الجميع داخلون ». شرح ابن عقيل، 1: 552 ـ 554.

(284) قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « وتستعمل « غيرٌ » المُضافةُ لفظاً على وجهين: أحدهما . وهو الأصل .: أن تكون صفة للنكرةِ، نحو: ﴿ ⬀⬔⬒☺⬋➔◆✡ ⬉⬔⬒☺⬋➔◆✡ ☍□✪➔🗎 ❽⬖🕭➴🖋☍✂ ◆❸⬀❷☒⬊ ☍🕐⬧⬗🖬🕛✹🕒 🗐 ﴾ « سورة فاطر، من الآية: « 37 » »، أو لمعرفةٍ قريبةٍ منها، نحو: ﴿ ✹💣⇳☺⬒➔⬋✡❒🕮 ☒❶🕒◆❸🡐🕘 ◆✖⇦⬖🕭➴🖋☍✂ ⬉◆🖬❶■🖬◆⬉ ﴾ « سورة الفاتحة، من الآية: « 7 » » لأنَّ المعرّفَ الجنسي قريبٌ من النكرة، ولأنَّ غيراً إذا وقعت بين ضدين ضعُف إبهامها، ... . والثاني: أن تكون استثناء، فتعرب بإعرابِ الاسم التالي « إلّا » في ذلك الكلام؛ ... ». ينظر: مغني اللبيب: 210 « بتصرف ». وينظر: أوضح المسالك: 118.

وهذا على رأي الرّمَّاني والعكبري، وذهب إليهِ ابن هشام « رحمهم الله تعالى ». ينظر: أوضح المسالك: 119.

وقال السيوطي « رحمه الله تعالى »: « ولكونها موضوعة ـ أراد: غير ـ في الأصلِ لإفادةِ المُغايرة شاركت إلّا في الإخراجِ الذي معناه المُغايرة ولم تكن متضمنة معناها فلهذا لم تبن ». البهجة المرضية: 88.

(285) ينظر: شرح قطر الندى: 247؛ شرح ابن عقيل، 1: 610؛ شرح الوافية: 235؛ أوضح المسالك: 118؛ البهجة المرضية: 88؛ الكتاب، 2: 343.

(286) ينظر: شرح قطر الندى: 247؛ شرح شذور الذهب: 251 ـ 252؛ شرح ابن عقيل، 1: 610؛ شرح الوافية: 235؛ أوضح المسالك: 118؛ البهجة المرضية: 88؛ الكتاب، 2: 343 ـ 344.

(287) ينظر: شرح قطر الندى: 247؛ شرح ابن عقيل، 1: 610؛ شرح الوافية: 235.

[288] كما تقول: « قامَ القومُ إلّا زيداً »، بنصبِ « زيداً ». ينظر: شرح قطر الندى: 247؛ أوضح المسالك: 118؛ شرح ابن عقيل، 1: 610.

[289] ينظر: شرح قطر الندى: 247.

[290] والمُختارُ الإتباع. ينظر: شرح قطر الندى: 247؛ شرح ابن عقيل، 1: 610؛ شرح الوافية: 235.

[291] كما تقول: « مَا قامَ القومُ إلّا زيداً، وإلّا زيدٌ ». ينظر: شرح قطر الندى: 247؛ شرح ابن عقيل، 1: 610.

[292] كلمة: « الناقص » ساقطة من « ب ».

[293] وهو ما يُسمى بالاستثناءِ المُفرغ، وهو في حالِ الاستثناء بـ « إلّا » يُعرب فيهِ المُستثنى كما لو لم يكن في الجملة استثناء، وتكون على ذلك « إلّا » أداة حصر مُلغاة . وهذا ما بيّناه في موضعٍ سابقٍ من هذا الموضوع .. ويُعربُ كلٌّ من: « غير، وسوى » إعراب الاسم المُستثنى الواقع بعد إلّا في حالِ الاستثناء بها. ينظر: صفحة: 42 . 43 السابقة.

[294] ينظر: شرح ابن عقيل، 1: 610؛ شرح الوافية: 235.

[295] ولم يذكر الشيخ عبد الكريم الدبَّان « رحمه الله تعالى » ما إن كان الكلام تاماً غير موجب وهو منقطعٌ، وذلك لورود الخلاف فيهِ.

قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « وتقول: « مَا قامَ القومُ غيرَ حِمَارٍ » بالنصبِ عند الحجازيين، وبالنصبِ أو الرفعِ عند التميميين ». شرح قطر الندى: 247. وينظر: شرح ابن عقيل، 1: 611؛ شرح الوافية: 235.

[296] قال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: « وهكذا حكم « سوى » خلافاً لسيبويه؛ فإنَّه زعم أنّها واجبةُ النصبِ على الظرفيةِ دائماً ». شرح قطر الندى: 247. وينظر: أوضح المسالك: 119.

قال السيوطي « رحمه الله تعالى »: « ولِـ « سوى » ... اجعلا على القولِ الأصحِ ما لـ « غيرِ » جعلا من استثناءٍ وإعرابٍ بما نسب للمُستثنى بـ « إلّا » ». البهجة المرضية: 88.

(297) ينظر: شرح قطر الندى: 247 . 248؛ شرح شذور الذهب: 246، 247؛ أوضح المسالك: 119؛ شرح ابن عقيل، 1: 620.

(298) و« خلا، وعدا » صِلَتُهَا. ينظر: شرح ابن عقيل، 1: 620.

(299) ينظر: شرح قطر الندى: 248؛ أوضح المسالك: 119؛ شرح ابن عقيل، 1: 620.

(300) ينظر: شرح قطر الندى: 248؛ شرح شذور الذهب: 245، 246 . 248؛ أوضح المسالك: 119؛ شرح ابن عقيل، 1: 620.

(301) ينظر: شرح قطر الندى: 248.

ملاحظة:

حكم النصب للمُستثنى بعد « ما عدا، وما خلا » وجوب النصب، وهذا عند الجمهور « رحمهم الله تعالى »، وذكر ابن هشام « رحمه الله تعالى » تعليل وجوب النصب، بقولِهِ: « أمّا وجوبُ النصب فلأنَّ « ما » الداخلة عليهما مصدرية، و« ما » لا تدخل إلّا على الجمل الفعلية ». ينظر: شرح شذور الذهب: 248.

وقال ابن هشام « رحمه الله تعالى »: وحَكى الجَرْمِيُّ، والزَّبِعيُّ، والأخفش « رحمهم الله تعالى »: الجرّ بعد « ما خلا، وما عدا »، وهو على تقدير: « ما » زائدة لا مصدرية، وفي ذلك شذوذ؛ فإنَّ المعهود في زيادة « ما » مع حرف الجر: أن لا تكون قبل الجار والمجرور، بل بينهما، كما في قولِهِ تعالى: ﴿ ﴾ « سورة المؤمنون، الآية : « 40 »، و﴿ ﴾ « سورة المائدة، من الآية : « 13 »، و﴿ ﴾ « سورة نوح، من الآية: « 25 » ». ينظر: شرح شذور

الذهب: 248.

(302) والمُستثنى بعدها منصوبٌ على أنّهُ مفعولٌ بهِ. ينظر: شرح قطر الندى: 248؛ شرح شذور الذهب: 252؛ أوضح المسالك: 119؛ شرح ابن عقيل، 1: 617 ـ 621.

(303) ينظر: شرح قطر الندى: 248؛ شرح شذور الذهب: 252؛ أوضح المسالك: 119؛ شرح ابن عقيل، 1: 617 ـ 621.

(304) ينظر: شرح قطر الندى: 248؛ شرح شذور الذهب: 252؛ أوضح المسالك: 120؛ شرح ابن عقيل، 1: 622.

(305) والمُستثنى بعدها منصوبٌ على أنّهُ مفعولٌ بهِ. ينظر: شرح قطر الندى: 248؛ شرح شذور الذهب: 252؛ أوضح المسالك: 120؛ شرح ابن عقيل، 1: 622.

(306) ينظر: شرح قطر الندى: 248؛ شرح شذور الذهب: 252؛ أوضح المسالك: 120؛ شرح ابن عقيل، 1: 622.

(307) وحكمُ « حاشا » على ما ذكرهُ الشيخ عبد الكريم الدبَّان « رحمه الله تعالى » متابعاً لابن هشام « رحمه الله تعالى »، إنّما هو على الكثيرِ، وهو ما ذهبَ إليهِ الأخفش والجرميُّ والمازنيُّ والمُبرد وابن مالك « رحمهم الله تعالى ».

وذكر ابن عقيل « رحمه الله تعالى »: المشهور أنَّ « حاشا » لا تكون إلّا حرف جرٍّ.

وذكر ابن عقيل « رحمه الله تعالى »: أنّهُ حكى جماعةٌ منهم الفراء، وأبو زيد الأنصاري، والشيباني « رحمهم الله تعالى »: النّصب بها.

ينظر: شرح ابن عقيل، 1: 621 ـ 622.

(308) قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح – سنن الترمذي، رقم الحديث: « 1376 »، 3: 660.

فهرس المصادر والمراجع

1. القرآن الكريم.
2. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريّين والكوفيّين، الشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات الأنباري، شرح وتحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر « بيروت ».
3. أوضح المسالك إلى ألفيةِ ابن مالك، ابن هشام الأنصاري النحوي « ت 761 هـ »، ومعه كتاب: "بغية السالك إلى أوضح المسالك"، تأليف: عبد المتعال الصعيدي، دار العلوم الحديثة « بيروت/ 1982 م ».
4. البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، أبو حفص سراج الدين عمر بن زين الدين الأنصاري النشار « ت 937 هـ »، شرح وتحقيق: أ.د.أحمد عيسى المعصراوي، بتمويل الهيئة القطرية للأوقاف، إشراف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية « إدارة الشؤون الإسلامية/ دولة قطر» « 2008م » ط1.
5. البهجة المرضية في شرح الألفية، جلال الدين السيوطي « ت 911 هـ »، مطبعة دار إحياء الكتب العربية.
6. التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني « ت 444 هـ » عني بتصحيحهِ: أوتوبرتزل، مطبعة الدولة « استنبول/ 1930 م ».
7. الجامع لما يحتاج إليهِ من رسم المصحف، ابن وثيق الأندلسي « ت 654 هـ » تحقيق: د. غانم قدوري حمد، مطبعة العاني « بغداد/ 1988م »، ط1.
8. شذا العرف في فن الصرف، الأستاذ الشيخ أحمد الحملاوي « 1965م »، ط16.
9. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمذاني المصري « ت 769 هـ »، شرح وتحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار العلم « بيروت ـ لبنان »، وطبعة: انتشارات استقلال، مطبعة عترت، ط 2.

10. شرح الأشموني على ألفيةِ ابن مالك، المسمى: "منهج السالك إلى ألفيةِ ابن مالك"، الأشموني « ت 900 هـ »، شرح وتحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، ط3

11. شرح شذور الذهب في معرفةِ كلام العرب، ابن هشام الأنصاري النحوي « ت 761 هـ » ومعه كتاب: "منتهى الأرب بتحقيقِ شرح شذور الذهب"، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية وصيدا « بيروت/ 1409هـ - 1988م ».

12. شرح قطر الندى، وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري النحوي « ت 761 هـ »، ومعه كتاب: "سبيل الهدى بتحقيقِ شرح قطر الندى" تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، « 1963م »، ط 11.

13. شرح الوافية، نظم الكافية، أبو عمرو عثمان بن الحاجب النحوي « ت 646 هـ »، دراسة وتحقيق: د. موسى بناي علوان العليلي، مطبعة الآداب « النجف الأشرف/ 1980م ».

14. قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري النحوي « ت 761 هـ » شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده « مصر »، طبعة أخيرة.

15. الكتاب "كتاب سيبويه"، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قَنبر « سيبويه »، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب « بيروت/ لبنان ».

16. لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري « ت 711هـ »، دار صادر « بيروت »، ط1.

17. المصباح في علم النحو، أبو الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي، الشهير بالمطرزي، تحقيق وشرح وتعليق: د. عبد الحميد سيد طلب، مكتبة الشباب بالمنيرة، ط 1.

18. مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري النحوي « ت 761هـ » حققه وعلّق عليهِ: د. مازن مبارك ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، دار الفكر « بيروت/1985م » ط6.

19. المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار مع كتاب النقط، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني « ت444هـ » تحقيق: محمد أحمد دهمان، مطبعة الترقي « دمشق . سوريا/1940م »

البحوث والرسائل الجامعية :

1. كشف الأسرار في رسم مصاحف الأمصار، محمد بن محمود بن محمد شمس الدين السمرقندي « ت780هـ » والذي قمنا بدراسته وشرحه وتحقيقه وهو البحث التكميلي الأوّل كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللّغة العربية وآدابها، وقُدِّم إلى مجلسِ كلية العلوم الإسلامية جامعة بغداد « 2003م ».